

تَحْقِيقُ مَا نُسِبَ إِلَى سَبِيوِيهِ فِي كِتَابِ الْمَسَاعِدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ لابن عقيل (ت٧٦٩هـ) دراسة في الحروف

إ. م. د. فالح حسن كاظم الأسدي

زينب مكي عاصي

جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية

Dr.falih1970@yahoo.com

Alhawraazainab12345@gmail.com

الخلاصة

يعد كتاب المساعد على تسهيل الفوائد من الشروح التي جذبت قراء العربية ودارسيها حيث تبوأ مؤلفه المكانة العلمية العالية، ولهذا وفقني الله إلى البحث فيه، فعمدت على بيان ما أثبتته ابن عقيل من نصوص كانت تشير إلى رأي سيبويه، عن طريق ما نقله عنه بلفظه، أو اكتفى بالإشارة إليه. ونظرًا لأهمية هذه الدراسة عمدت على تتبع الآراء والأحكام الحرفية التي نُسبت إلى سيبويه في كتاب المساعد، والوقوف عليها لتوضيحها والتحقيق فيها، وذلك بالرجوع إلى كتاب سيبويه، والنظر فيه، لبيان مدى صحة نسبتها إليه و ما لم يصح، عن طريق إثبات ذلك بالأدلة والحجج التي تؤيدها، وهذا ما يسمى بـ(التحقيق النحوي). وقد أيقنت أن من الأسباب الرئيسة التي تقف وراء اختلاف النحويين في ما ينسبونه إلى سيبويه، هي عدم دقة النحويين في النقل عنه، وكذلك إختلاف النحويين في فهمهم لنص سيبويه هو أحد الأسباب التي ولدت اختلافًا في الرأي المنسوب إلى سيبويه. وقد استدعت طبيعة هذه المادة إلى تقسيم البحث على عشر مسائل، صدرتها بمقدمة وأنهيتها بخاتمة، وعلى النحو الآتي: المسألة الأولى: ما المصدرية بين الحرفية والاسمية، المسألة الثانية: معنى انتهاء الغاية في (من) الجارة، المسألة الثالثة: لام التوكيد (الزائدة)، المسألة الرابعة: (على) بين الحرفية والاسمية المسألة الخامسة: معنى (رب)، المسألة السادسة: إعراب (ولكن)، المسألة السابعة: (لا) العاطفة، المسألة الثامنة: حرف النداء (أي) ومرتبة المنادى به، المسألة التاسعة: نونا التوكيد بين الوجوب وعدمه، المسألة العاشرة: النفي بـ(لم ولما). الكلمات الدالة: نُسِبَ ، تحقيق ، سيبويه ، حروف .

Abstract

The book on helping to facilitate the benefits is one of the explanations that attracted Arabic readers and scholars, as its author assumed the high scientific position, and that is why God helped me to search in it, So I proceeded to explain what Ibn Aqeel had proven from the texts that referred to the opinion of Sibawayh, through what he narrated from him in his wording, Or just point to it. In view of the importance of this study, I deliberately traced the opinions and verbatim judgments attributed to Sibawayh in the book of the assistant, and stood on them to clarify and investigate them, by referring to the book of Sepawayh, and looking into it, To demonstrate the validity of its attribution to him and what is not true, by proving this with the evidence and arguments that support it, and this is called (grammatical investigation). I realized that one of the main reasons behind the difference in grammarians in what they attribute to Sibawayh is the inaccuracy of the grammarians in reporting on him, as well as the difference in grammarians in their understanding of the text of Sibawayh It is one of the reasons that generated a difference of opinion attributed to Sebawayh. The nature of this article called for dividing the research into ten issues, which I issued with an introduction and ended with a conclusion, as follows: The first issue: What the source between literal and nominal, The second issue: the meaning of the end of the purpose in (from) the neighbor, The third issue: Lam assurance (Appendix), the fourth issue: (on) between literal and nominal, The Fifth Issue: The Meaning of (Lord), The Sixth Issue: Parsing (but)), the seventh issue:

(No) emotion, The eighth issue: the letter of the call (any) And tidy The caller , The ninth issue: N assertion Between obligatory and not , The tenth issue: Negation by(did not and when).

Key words: ratios, investigation, seaway, letters.

المقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمينَ ،والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، حبيبِ إلهِ الْعَالَمِينَ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ الْمُصْطَفَى، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ، أَمَّا بَعْدُ :

فيعدُّ سيبويه - رحمه الله - إمام النحويين ، وأشهرهم علماء ، كما يعدُّ كتابه مركز الدراسات النحوية، ومرجعها الأول، وقد عكفَ عليه النحويون وهم لا يستطيعون الاستغناء عنه في علم النحو، وكان ابن عقيل أحد هؤلاء النحويين، وقد لاحظتُ في أثناء إطلاعي لكتاب المساعد على تسهيل الفوائد أنَّ ابن عقيل قد استدَلَّ في مواضع كثيرة من كتابه برأي سيبويه ، أو أنَّه يورد مذهب سيبويه نقلاً عن غيره ، إذ وجدتُ في هذا الكتاب الكثيرَ من المصطلحات والعبارات التي كانت تطلق على سيبويه منها: (نُسِبَ إلى سيبويه ، وهذا مذهب سيبويه ، حكاه سيبويه ، وهو تقدير سيبويه، وهو ظاهر كلام سيبويه، وهذا قول سيبويه ، امتنع سيبويه، نصَّ سيبويه، أجاز سيبويه، خالف سيبويه، وعزاه فلان لسيبويه الخ). فعزمتُ على تتبع هذه الأقوال والمصطلحات النحوية المتعلقة بالآراء والأحكام الحرفية التي تنسب إلى سيبويه ، ووضعيتها في مسائل مبوبة، عامدةً إلى الوقوف عليها لتوضيحها والتحقيق فيها، وذلك بالرجوع إلى كتاب سيبويه، والنظر فيه ، لبيان مدى صحَّة نسبها إليه و ما لم يصح ، عن طريق إثبات ذلك بالأدلة والحجج التي تؤيدها، وقد استدعت طبيعة هذه المادة إلى تقسيم البحث على عشر مسائل، صدرتها بمقدمة وأنهيتها بخاتمة، وقد رتبته هذه المسائل بحسب تسلسلها وورودها في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد، واتبعت منهجاً يقوم على عرض المسألة كما في كتاب المساعد أولاً وبعد ذلك أقوم بعرض نصوص سيبويه بعد البحث في كتابه ، ثم أعقب عليها وأعرض آراء النحويين فيها ، وأبين بعد ذلك صحَّة نسبته إلى سيبويه وما لم يصح . وقد اعتمدت في دراستي عند التحقيق من أقوال سيبويه على نسختين من كتاب سيبويه وهما نسخة المحقق عبد السلام محمد هارون، والثانية نسخة المحقق الدكتور محمد كاظم البكاء ، وذلك لتحاشي الخطأ والوهم وليكون البحث أكثر دقة ، فوجدتُ التحقيقين يتشابهان إلّا في بعض الجزئيات الصغيرة . وقد أنهيت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلتُ إليها بعد البحث والدراسة ، ثم كتبتُ بعد ذلك الروافد التي قام عليها البحث واستقى منها أفكاره .

المسألة الأولى: ما المصدرية بين الحرفية والاسمية.

من الأمور التي اختلف فيها النحويون هي (ما) المصدرية، فجعلها سيبويه حرفاً حينما تؤول مع فعلها بمصدر، وليسَتْ لها علاقة بالاسمية وهذا ظاهرٌ من نصِّ ابن عقيل عندما نسبَه إلى سيبويه، بينما نجد غيره من النحويين قد قال باسميتها، وهذا موضع الخلاف. ونصَّ المسألة هو ما أشار إليه ابن عقيل قائلاً: ((وليسَتْ أي ما المصدرية اسماً فتفتقر إلى ضمير وهذا مذهب سيبويه والجمهور، فإذا قلت: أعجبتني ما قمت، فيقدرونه : قيامك . خلافاً لأبي الحسن وابن السراج في أنَّها اسم))^(١).

فما نُسِبَ إلى سيبويه يجعلنا نقف على نصوصه للتحقق من مدى صحَّة ما نُقل عنه ، وفي هذه المسألة نلاحظ النصوص الآتية:

أولاً : قال سيبويه : ((إلا أن من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة ... ومن ذلك أيضاً: انتني بعد ما تفرغ ،(ما)و(تفرغ) بمنزلة الفراغ ، وتفرغ صلة ، وهي مبتدأة))^(١).

ثانياً : وقال أيضاً : ((وتقول : انتني بعد ما تقول ذاك القول ، كأنك قلت: انتني بعد قولك ذاك القول ، كما أنك إذا قلت: بعد أن تقول فإنما تريد ذاك))^(٢).

ثالثاً : وقال أيضاً : ((ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر ، ف(ما) مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر))^(٣).

فنصوص سيبويه هذه فيها دلالة واضحة على صحة ما نسبته ابن عقيل إليه من حرفية (ما) عنده ، حينما تكون (ما) وما يتصل بها من الصلة بمنزلة المصدر . ففي نصه الأول نجده يصرح بحرفيتها ، حيث قال : ((إلا أن من الحروف)) ثم يدرج بعد ذلك حديثه عن (ما) المصدرية فقال : ((ومن ذلك أيضاً انتني بعد ما تفرغ))^(٤). ويرى أن (ما) وصلتها وهو الفعل يتأول بالمصدر أي الفراغ ، فيشبهها ب(أن) المصدرية الحرفية حينما تؤول مع الفعل بمصدر من غير أن يعود عليها عائد . وهذا ما أشار إليه في نصه الثاني . وقد أكد القول على ذلك أيضاً في نصه الثالث حينما جعل (ما) مع صلتها اسماً للمصدر نحو : ما نقص وما ضر بمنزلة النقصان والضرر ، وليست (ما) عنده في هذه المواضع اسماً ، و ذهب أصحاب الرأي الثاني كالأخفش^(٥) ، وابن السراج^(٦) إلى أنها اسم ؛ لأنها بمنزلة الذي وتحتاج إلى عائد يعود عليها ، قال الأخفش عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(٧) : ((جعل (ما) والفعل اسماً للمصدر كما جعل (أن) والفعل اسماً للمصدر في قوله: أجب أن تأتي ، وأما المعنى ؛ فإنما هو : يكذبهم وتكذبهم ... وقال : ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾^(٨) وليس هذا في معنى : (فاصدع بالذي تؤمر به) لو كان هذا المعنى ؛ لم يكن كلاماً حتى يجيء ب(به) ولكن (اصدع بالأمر) جعل (ما تؤمر) اسماً واحداً))^(٩). وقال أيضاً وقال : ﴿ لَا تَحْسِنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا ﴾^(١٠) ((يقول : (بالاتيان) ، يجعل (ما) و(آتوا) اسماً للمصدر ، وإن شئت قلت : (آتوا) ههنا : جاءوا ، كأنه يقول : (بما جاءوا) ، يريد : (جاءوا) ، كما تقول : يفرحون بما صنعوا ، أي بما صنعوه . ومثل هذا في القرآن كثير))^(١١).

فيرى الأخفش أنه لا بد من تقدير ضمير في صلة (ما) عائد عليها ؛ لأنها اسم عنده وليست حرفاً ، وبهذا يخالف سيبويه . وقد اعترض ابن السراج أيضاً على سيبويه حينما جعل (ما) المصدرية حرفاً بمنزلة (أن) ، حيث قال : ((والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفاً ك(أن) : أنها لو كانت ك(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن) لأننا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلمّا لم نجد لها عاملة حكمنا بأنها اسم وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين))^(١٢).

ويبدو أن ما ذهب إليه سيبويه من حرفية (ما) هو الأليق والأصح ، وهو ما أجمع عليه النحويون^(١٣) ، حيث ضعف المبرّد مذهب الأخفش ووصفه بالتخليط فقال : ((والأخفش يقول : أعجبنى ما صنعت : أي ما صنعتها ، كما تقول : أعجبنى الذي صنعتها ، ولا يجيز أعجبنى ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد خلط فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه))^(١٤).

ومن الأدلة التي ردّ فيها النحويون على الأخفش وابن السراج ، ما ذكره ابن يعيش بقوله : ((ومما يؤيد مذهب سيبويه قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾^(١٥) فلو كانت ما هنا اسماً للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير ، ولا ضمير فيها ولا

يصحُّ تقدير ضمير؛ لأنَّ الفعل قد استوفى مفعوله ... فأما قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾^(١٨) ففيه أيضاً دلالة على أنَّ ما حرف وليست اسماً؛ لأنَّه ليس في صلتها عائد والفعل لازم ولا يتعدى ولا يصحُّ تقدير إلحاق الضمير به^(١٩). وهذا ما أشار إليه الرضي قائلاً: ((وليس بوجه، إذ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع والأصل عدم الإضمار))^(٢٠).
المسألة الثانية : معنى انتهاء الغاية في (من) الجارة.

قيل فيها إنَّها: ((حرف جرٍّ أصلي له معانٍ متعددة مثل البيان أو ابتداء الغاية ... الخ ولكن الإعراب يبقى واحداً وهو: من حرف جر))^(٢١).

ومن معانيها ابتداء الغاية. فهل تدلُّ على انتهاء الغاية كما جرت على الابتداء؟ فهذا هو محور هذه المسألة التي أشار إليها ابن عقيل، مبيناً مَنْ خَصَّ رأي سبويه بالذكر ، حيثُ أشار إلى أنَّ هناك من قال بأنَّها تدلُّ على انتهاء الغاية وأنَّ سبويه ذكرها ، ومنهم مَنْ حمل رأي سبويه على غير ذلك . فيمكن أنْ نعرض هذه المسألة على قولين :

القول الأول: إنَّ (من) تدلُّ على انتهاء الغاية ، كما دلَّت على ابتداء الغاية ، وأنَّ سبويه هو من أشار إليها فقال ابن عقيل: ((وأثبتته الكوفيون، قال المصنف: وقد أشار سبويه إليه، قال: وتقول: رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك. قال ابن السراج: وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: رأيْتُ الهلال من موضعي، فمن لك، وإذا قلت: رأيْتُ الهلال من خلل السحاب، فمن للهلال ،والهلال غاية لرؤيتك ،فلذا جعل سبويه (من) غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع))^(٢٢).

القول الثاني : إنَّها لا ترد على انتهاء الغاية فقط كما أشاروا إليها، وإنَّما رأي سبويه يحمل على الابتداء والانتهاء معاً في أماكن معينة. فذكر ابن عقيل قائلاً: ((وأنكر المغاربة ذلك ،وقالوا: تكون لابتداء الغاية، وانتهائها في بعض المواضع، وحملوا كلام سبويه على هذا))^(٢٣).

وهذه الآراء التي نسبت إلى سبويه توجب الرجوع إلى نصوص سبويه وتتبع آرائه ، وعند الرجوع إلى كتابه وجدنا النصوص الآتية :

النص الأول: حيثُ قال فيه: ((أما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا .وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان))^(٢٤).

النص الثاني :قال أيضاً: ((وتقول رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى))^(٢٥).

النص الثالث: وهو ما نصَّ عليه سبويه عند حديثه عن (مُدُّ) حيثُ قال فيه: ((وأما (مُدُّ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ،كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةً مِنْهُما على صاحبها .وذلك قولك: ما لقيته مُدُّ يوم الجمعة، ومُدُّ غُدوةً إلى الساعة ،وما لقيته مُدُّ اليوم إلى ساعتك هذه؛ فجعلت اليوم أوَّلَ غايته، فأجريت في بابها كما جرت (من) حيثُ قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا، وتقول ما رأيته مُدُّ يومين فجعلته غايةً كما قلت: أخذته من ذلك المكان ،فجعلته غايةً ولم ترد مُنتهى))^(٢٦).

وهذه النصوص التي تضمنت رأي سبويه في حرف الجر (من)، واعتمد ابن مالك النصَّ الثاني كما أشار إليه ابن عقيل ، ناسباً انتهاء الغاية إلى سبويه من فهمه لهذا النصِّ ، حيثُ قال ابن مالك في شرحه للتسهيل : ((وقد اشار سبويه إلى أنَّ معنى من الانتهاء فقال : (وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء))^(٢٧) ثم استدلَّ برأي ابن السراج ليؤكد فيه على ما نسبته لسبويه فقال : وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت رأيته

الهلال من موضعي، ف(من) لك ، وإذا قلت رأيت الهلال من خلل السحاب ف(من) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك فلذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك رأيت من ذلك الموضوع))^(٢٨)((^(٢٩)

وما ذكره ابن مالك وما استدلل عليه فيه نظر، والدليل على ذلك يتضح بالنقاط الآتية :

أولاً : ما ذكره ابن مالك من نصّ سيبويه ((فجعلته غاية رؤيتك)) على أنه أراد المنتهى فقط، كما كانت تدل على الابتداء من قوله: ((كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء)) ليس صحيحاً ، فسيبويه في نصّه هذا لم يشر فيه إلى موضع ما كانت تدل فيه على الابتداء فقط . فنصّه الذي أثبتته في كتابه هو كما اشرنا إليه حيث قال فيه : ((فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى))^(٣٠)، والحق أن السيرافي يبين ما قصده سيبويه بقوله: ((ومعنى هذا أنك ترى شيئاً في مكان فتقول: رأيت من ذلك المكان ، فكان ذلك المكان منه ابتداء رؤيتك إذا لم تصلح الرؤية إلا منه))^(٣١) .

وعليه فقد ردّ على ابن مالك ما نسبته الى سيبويه فقيل: ((فأما تأويل المصنف على سيبويه ، وأنه أشار إلى أنها لالانتها فليس سيبويه مصرحاً بأنها لالانتها وإنما قال: ((جعلته غاية رؤيتك))، ومعناه أنه محلّ لابتداء الفعل وانتهائه معاً وكذلك : أخذته من زيد ، زيد أيضاً هو محلّ ابتداء الأخذ وانتهائه معاً . فتحصل من هذا أن من تكون في أكثر المواضع لابتداء الغاية فقط . نحو: من فلان إلى فلان كما في نصه الاول - وفي بعض المواضع لابتداء الغاية وانتهائه معاً))^(٣٢) ففهم من نصّ سيبويه أنه أراد ب(من) هي الابتداء . والمنتهى تصل إليه عن طريق (إلى) نحو من كذا الى كذا. فإذا ذكرت (من) وحدها فهي ابتداء. والمنتهى قد تضمنته مع ابتدائها ، ولم يكن يقصد بها الانتهاه فقط كما نسب إليه. ويمكن حمل القول الثاني من أقوال المسألة التي عرضناها على هذا الرأي ، بأنهم قالوا إن كلام سيبويه يحمل على أن (من) عند سيبويه قد تأتي في بعض المواضع تدل على الابتداء والمنتهى معاً^(٣٣).

ثانياً : أن ما استدلل به ابن مالك من كلام ابن السراج بأنه أشار أيضاً إلى أن (من) الجارة تدل على الانتهاه ويرى أن هذا هو مقصد سيبويه ، فهذا غير صحيح، فقد ردّ ابن عصفور على ما ذكره ابن السراج بقوله: ((وأما التي زعم النحويون أنها تكون لالانتهاه الغاية ، فنحو قولك: (رأيت الهلال من داري من خلل السحاب) ، فابتداء الرؤية وقعت من الدار ، وانتهائها من خلل السحاب. وكذلك قولك: (شممت من داري الريحان من الطريق) فابتداء شمّ الريحان من الدار وانتهاه إلى الطريق... فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. ألا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنما كان في داره ، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنما كان في خلل السحاب ؛ لأن الرؤية إنما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب))^(٣٤) .

ومن السابقين لابن عصفور في الردّ على من ادّعى دلالة (من) على الانتهاه هو أبو الفضل السبتي حيث قال: ((وحكى قوم من النحاة أنها تأتي لالانتهاه الغاية من قولهم رأيت الهلال من خلل السحاب ... وهذا غير سديد عندي بل هو على الأصل في الابتداء أي ابتداء ظهوره إلي من خلل السحاب))^(٣٥) .

ثالثاً: تصريحه بنصّه الأول بأنها لابتداء الغاية ولم يشر إلى انتهاء الغاية دليل وحجّة على من نسب إلى سيبويه غير ذلك .

رابعاً: في نصّه الأخير فيصل الحكم ، حيث أشار إلى أن (مذ) ك(من) من حيث ابتداء الغاية وأنه كما أجري ب(من) يجري ب(مذ) ، من أنها قد ترد مع (إلى) فتكون (مذ) ابتداء غاية و(إلى) انتهاء هذا الابتداء ، أو ترد من دون (إلى) فتكون (مذ) غاية أي تكون للابتداء وللانتهاه معاً من حيث ابتدأت، ولم يقصد بها فقط الانتهاه، قال سيبويه : ((وتقول ما رأيت مذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ولم ترد مُنتهى))^(٣٦) وفي عبارته (فلم ترد منتهى) دليل واضح على ذلك .

خامساً: إجماع النحويين على أنها تأتي لابتداء الغاية ولم ترد بمنتهى الغاية بمفردها، دليل على عدم مجيئها لانتهاه. وهو مذهب كثير من النحويين القدماء^(٣٧)، والمحدثين^(٣٨). وهذا هو الصحيح بدليل ما عرضناه من أدلة على ذلك .
المسألة الثالثة : لام المؤكدة الجارة (الزائدة) .

الأصل في اللام هي أن تجر ما بعدها من الأسماء الظاهرة والمضمرة ، وأطلق عليها سبويه بلام الإضافة، حيث قال: ((ولام الإضافة ، ومعناها الملك واستحقاق الشيء . ألا ترى أنك تقول : الغلام لك ، والعبء لك ، فيكون في معنى هو عبدك... فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم))^(٣٩).

وخرجت (اللام) إلى معانٍ متعددة^(٤٠)، منها ما يفيد التوكيد، وقيل هي نفسها الزائدة ، خرجت لغرض التوكيد، قال عباس حسن: ((وتكون في هذه الحالة زائدة زيادة محضة لتأكيد معنى الجملة كلها، لامتني العامل وحده ، ويجري عليها ما يجري على حرف الجر الزائد))^(٤١).

فزيادة اللام هي موضع هذه المسألة ، التي نسب ابن عقيل فيها رأياً إلى سبويه بعد أن وقف على توجيه قول ابن مالك: ((وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو: ﴿الرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٤٢)... وسامعاً في نحو: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾^(٤٣)))^(٤٤) إذ قال ابن عقيل : ((ومنه :

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَتْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ^(٤٥)

أي ردفكم ، وأجار مسلماً. ولم يذكر سبويه زيادة اللام ، وذهب إليه المبرد))^(٤٦).

فنسب ابن عقيل إلى سبويه عدم تعرضه للحديث عن زيادة اللام ، وهذا خلاف لما هو موجود في كتابه، وعند الرجوع إلى نصوص سبويه والبحث فيها وجدت أن هناك مواضع يتحدث فيها سبويه عن زيادة اللام ، على العكس مما نسب إليه ، ومن هذه النصوص :

أولاً : قال : ((وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أباً لك، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال: أباك^(٤٧)، فتركه على حاله الأولى... وكذلك قول الشاعر إذا اضطرَّ :

* يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ^(٤٨) *

إنما يريد: يا بُؤْسَ الْحَرْبِ))^(٤٩).

ثانياً: قال سبويه: ((فلما جاءوا^(٥٠) بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً))^(٥١) وقال بعد ذلك: ((ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطرَّ ، للناطقة^(٥٢) :

* يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا الْأَقْوَامِ^(٥٣) *

حَمَلُوهُ عَلَى أَنَّ اللام لو لم تجيء لَقُلْتُ يَا بُؤْسَ الْجَهْلِ . وَإِنَّمَا فُعِلَ هَذَا فِي الْمُنْفَى تَخْفِيفًا ، كَأَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا اللام كما أَنَّهُمْ إِذْ قَالُوا يَا طَلْحَةَ أَقْبَلْ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا الهاءَ ، وَصَارَتِ اللامُ مِنَ الْأَسْمِ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ مِنْ طَلْحَةَ لِاتِّعَارِ الْأَسْمِ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ))^(٥٤).

ويلاحظ أن أمثلة سبويه وشواهد تشير إلى زيادة اللام، التي أجمعت بين المضاف والمضاف إليه ، أو بين المضاف الذي ينادى به والمضاف إليه وإن لم يُسمها بالزائدة ، قال السيرافي موضعاً نصوص سبويه: ((وأصل هذا عنده : أن الإضافة وقعت قبل اللام ... والأصل عنده في: لا أباً لك. ولا مسلمي لك. لا أباك ولا مسلميك ... وأدخلوا اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيداً ؛ لأن الإضافة بمعنى (اللام) كما أدخلوا (نيم) الثاني بين (نيم) الأول وبين (عدي) في: يا

تيم تيم عدي. وكما زادوا (الهاء) في طلحة بعد أن رخموه. وزادوا (اللام) في: يا بؤس للحرب...^(٥٥) وقال المرادي عند حديثه عن زيادة اللام في غير المطرد، قائلاً: ((وقد زیدت اللام مقحمة، بین المضاف والمضاف إليه في قوله :

يا بؤس للحرب ، التي وضعت أراها، فاستراحوا

ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد ، على مذهب سيبويه^(٥٦))

وقد ذهب المبرد مذهب سيبويه ، وليس كما نسب إليه ابن عقيل بأن المبرد هو من ذهب إلى زيادة اللام ، ولم يذكره سيبويه . حيث قال المبرد: ((هذا باب ما يقع مضافاً بعد اللام كما وقع في النداء في قولك: يا بؤس للحرب إذ كانت اللام تؤكد الإضافة كما يؤكد الاسم إذا كرر كقولك: يا تيم تيم عدي^(٥٧))).

وقال أيضاً: ((فإن قلت لا أبا له ، فالتقدير : لا أباه ، ودخلت اللام لتأكيد الإضافة))^(٥٨). وزيادة اللام على غير القياس كما في هذا الموضع، كان حديث أغلب النحويين^(٥٩).

وعند تمام الحديث عن اللام الزائدة للتوكيد يتبين أن ما نسب إلى سيبويه ليس صحيحاً، والصحيح هو ما بيناه.

المسألة الرابعة: (على) بين الحرفية والاسمية .

خرجت (على) إلى معانٍ متعددة^(٦٠)، والأصل فيها معنى (الاستعلاء)، حيث نجد سيبويه صرح بهذا المعنى قائلاً: ((أما (على) فاستعلاء الشيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه، ويكون أن يطوي أيضاً مستعليًا كقولك: مرّ الماء عليه و أمررت يدي عليه^(٦١)))، وهو المعنى الغالب والشائع وبهذا المعنى - أي الاستعلاء - قيل: إنها اشتركت بين الاسمية والحرفية^(٦٢)، فمن النحويين من قال باسميتها مطلقاً بعيداً عن الحرفية، ومنهم من قال بحرفيتها، باستثناء بعض المواضع، ولم يعننا هذا الاختلاف في الآراء فقط بقدر ما يعنينا ما هو أهم منه، وهو ما نسبوه إلى سيبويه من حيث (على) هي اسم فقط .

وهذه المسألة وقف عليها ابن عقيل، مبيناً من نسب إلى سيبويه ذلك، حيث قال: ((ومذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف وغيرهما أنهما لا تكون إلا اسماً، وهو أحد قولي الشلوين، ونسبوه إلى سيبويه، لقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً، ومشهور قول البصريين أنها حرف، إلا إن جرت بمن^(٦٣))).

وللتحقق من ذلك يجب الوقوف على نص سيبويه ، ذلك النص الذي لمح إليه ابن عقيل من دون أن يفصل القول فيه لبيان الحكم لما نسبوه إليه، حيث نجده يقول في باب اطلاق عليه ((هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم^(٦٤))): ((وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً. وبذلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه^(٦٥)) ثم استشهد بعد ذلك بقول الشاعر :

غدت من عليه بعد ما تم خمسها تصل عن قيص بيضاء مجهل^(٦٦)

فنص سيبويه هذا كان منطلقاً للخلاف بين النحويين، ففهم ابن طاهر، وابن خروف والشلوين، وغيرهم، على أن عبارة سيبويه (وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً) أن مراده ب(على) هي اسم، ويكون ظرفاً، ولا يقصد به غير ذلك^(٦٧) وقد وجدنا ذلك عند كثير من النحويين يشيرون إلى مذهب هؤلاء بأنهم قد نسبوا ذلك إلى سيبويه^(٦٨) بما تبين لهم اسميته من تلك العبارة التي أشار إليها.

بينما نجد جمهور النحويين البصريين من القدماء^(٦٩) وكذلك النحويين المحدثين^(٧٠)، قد فهموا بأن (على) هي حرف جر، لكن عند دخول (من) عليها تكون اسماً ومتى كانت اسماً فهي ظرف، وقد فهموا ذلك من نص سيبويه مستشهدين بما استشهد به سيبويه. حيث قال السيرافي بعد أن أشار إلى نص سيبويه: ((وتستعمل حرفاً واسماً، ولا يكون إلا ظرفاً^(٧١)))، وقال ابن أبي الربيع بعد ذلك موضحاً ما قصده سيبويه في نصه هذا، مفصلاً القول فيه، مبطلاً من قال باسميتها فقط ، حيث قال: ((وأما (على) فتكون اسماً وحرفاً . والأصل فيها أن تكون حرفاً، ثم

اتَّسَع فيها واستعملت اسماً، ولحظوا فيها معنى (فوق) فأدخلوا عَلَيْهَا (مِنْ) فقالوا : قمت مِنْ عَلَيْهِ وذهب ابن الطراوة إلى أَنَّ (عَلَى) لا تكون حرفاً وإنما هي ظرفٌ بمنزلة (فوق)، فإذا قلت : جَلَسْتُ عَلَيْهِ فهي بِمَنْزِلَةِ جَلَسْتُ فَوْقَهُ ، وهي مِنْ الظروف التي لا تَنْصَرِفُ ولا تخفض إلا بِ(مِنْ) خاصةً نحو عند ... وادَّعى أَنَّ هذا مذهب سَبِيحِيهِ، واستدلَّ بِمَا ذكره سَبِيحِيهِ في بابِ عَدَّةٍ ما يكونُ عليه الكلام ، وهو قوله : (وعلى اسمٍ ولا تكونُ إلا ظرفاً) ((٧٢) .

ثم فصلَّ القول في نصِّ سَبِيحِيهِ ، بعد أن بيَّن موقف مَنْ ادَّعى هذا على سَبِيحِيهِ، حيث قال: ((فالكلام في هذا الموضع في فصلين : أحدهما : أَنَّك إذا قلتَ جَلَسْتُ عَلَيْكَ ، فليس بِمَنْزِلَةِ جَلَسْتُ فَوْقَكَ . الثاني : أَنَّ مذهب سَبِيحِيهِ أَنَّ (على) تكونُ حرفاً وتكونُ اسماً كما قال النحويون فأما الأول فاعلم أَنَّك إذا قلتَ : جَلَسْتُ فَوْقَكَ ، فَلَا يَفْتَضِي أَنَّ الجلوسَ يتعلَّقُ بِكَ ، إنما يَفْتَضِي هذا اللَّفْظُ أَنَّ الجلوسَ وَقَعَ في مكانٍ لَهُ مِنْكَ هذه النسبة بِمَنْزِلَةِ : جَلَسْتُ تَحْتِكَ ، وَجَلَسْتُ يَمِينِكَ ، وَجَلَسْتُ شِمَالِكَ . وإذا قُلْتَ : جَلَسْتُ عَلَيْكَ فَيَفْتَضِي أَنَّ الجلوسَ وَصَلَ إِلَيْكَ ، وَوَقَعَ بِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ بِنَفْسِهِ وَوَصَلَ بِحَرْفِ الجَرِّ ، فهو بِمَنْزِلَةِ صرْتُ إِلَيْكَ وَمَشِيتُ لَكَ)) (٧٣) ، ويلاحظ أَنَّ ابن أبي الربيع يؤول كلام سَبِيحِيهِ ليصل إلى معناه، قال المرادي: ((قِيلَ : ويحتمل التأويلُ عَلَى أَنَّ يُرِيدَ وَلَا تكونُ إلا ظرفاً إذا كانت اسماً)) (٧٤) وهذا هو المذهب الصحيح ، والمتميِّن من ظاهر نصِّ سَبِيحِيهِ بأنَّ ما قصده بنصِّه هذا هو أَنَّهُ ارَادَ بِ(عَلَى) على أَنَّهُ حرفٌ جرٌّ إِلَّا إذا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (مِنْ) فهو اسمٌ وظرفٌ ، وأما بَأَنَّها اسمٌ فقط عِنْد سَبِيحِيهِ فهذا باطلٌ . والدليلُ على ذلك نصوصُ سَبِيحِيهِ المتناثرة في مواضع عَدَّةٍ مِنْ كِتَابِهِ ، فهو يَشِيرُ إلى حرفيته ، وإلى اسميته عند دخول من عليه ، ولم ينكر حرفيته وَمِنْ هذه النصوص هي :

أولاً : صرَّح سَبِيحِيهِ بأنَّ بعضَ الأفعال تتعدى إلى المفعول بِهِ عَنْ طريقِ حرفِ الجَرِّ فقال سَبِيحِيهِ : ((وإنما فصلَّ هذا أَنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفٍ الإضافة، فتقول : اخْتَرْتُ فلاناً مِنَ الرِّجَالِ ، وَسَمَّيْتَهُ بفلان... فلماً حذفوا حرفَ الجَرِّ عَمِلَ الفعلُ . ومثل ذلك قول المتلمس :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

يريد : (عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ)) (٧٥) فهذا دليلٌ أوَّل على أَنَّ (عَلَى) عند سَبِيحِيهِ هي حرفٌ جرٌّ .

ثانياً : قَالَ في موضعٍ ثانٍ في بابِ أَسْمَاءِ ((هذا بابُ الجَرِّ)) (٧٦) فعنوانه شديدُ الوضوح بالذي سيقصده فقال: ((والجَرُّ إنما يكونُ في كُلِّ اسمٍ مضافٍ إليه . واعلم أَنَّ المضافَ إِلَيْهِ يَنْجُرُ بثلاثةِ أشياء : بشيءٍ ليسَ بِاسمٍ ولا ظرفٍ ، وبشيءٍ يكونُ ظرفاً ، وباسمٍ لا يكونُ ظرفاً ... وأما الحروفُ التي تكونُ ظرفاً فنحو خَلْفَ وأمامَ ، وَفُتً ، وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ وَقَبْلَ ، وَمَعَ وَعَلَى ؛ لِأَنَّكَ تقولُ : مِنْ عَلَيْكَ ، كما تقولُ : مِنْ فَوْقَكَ ، وَذهب مِنْ مَعِهِ ... وهذه الظروفُ أسماءٌ ، وَلَكِنَّا صارَتْ مواضعَ لِلأشياءِ)) (٧٧) فهذا النصُّ فيه دليلٌ على أَنَّ (عَلَى) حرفٌ جرٌّ ، وتكون فقط ظرفاً حين تسبق بِ(مِنْ) ، وهذا واضحٌ في نصِّهِ عِنْدَمَا قَالَ : ((لَأَنَّكَ تقولُ : مِنْ عَلَيْكَ ، كما تقولُ : مِنْ فَوْقَكَ)) ثمَّ قَالَ : ((وهذه الظروفُ أَسْمَاءٌ)) وهذا يدلُّ على أَنَّ سَبِيحِيهِ اشترط في اسميتها دخول (مِنْ) الجارة عليها .

ثالثاً : ما لمحناه في موضعه الآخر في بابِ أَطْلَقَ عَلَيْهِ بتسمية ((هذا بابُ تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء)) (٧٨) فَمِنْ بَابِهِ كَانَ واضحاً بما أراده بنصِّه الذي اختلف فيه ، حيث قال: ((كما أَنَّ عَلَى بمنزلة فوق . وإن خالفها في أكثر المواضع . سمعنا من العرب مَنْ يقولُ : نهَضْتُ مِنْ عَلَيْهِ ، كما تقول : نهَضْتُ مِنْ فَوْقِهِ)) (٧٩) فَشَبَّه حرفُ الجَرِّ بفوق على أَنَّها ظرفٌ لكن بشرط دخول من عليه . وهذه النصوصُ اثبتت أَنَّ (على) عند سَبِيحِيهِ مشتركٌ ما بين الحرفية والاسمية ، وما نُسِبَ إِلَيْهِ من الاسمية فقط فهو باطلٌ وغير صحيح .

المسألة الخامسة : معنى (رَبّ) .

رَبٌّ هي: ((حرفُ جرٍّ شبيه بالزائد يجزُّ النكرة وغالبًا ما يكون المجرور موصوفًا، ويعربُ ما بعده مبتدأ، وشرطه أن يكونَ في صدرِ الكلام ، ومعناهُ التقليل وقد يفيد التكثرَ أحيانًا))^(٨٠)، وقال ابن فارس في مقاييسه: ((فأما رَبٌّ فكلمة تستعمل في الكلام لتقليل الشيء، تقول: رَبٌّ رجل جاعني ، ولا يعرفُ لها اشتقاق))^(٨١) .

واختلف النحويون في معناها، فمنهم من قال بأنها للتقليل، ومنهم من قال بأنها للتكثر، ومنهم من قال بهما معًا، وموضع عنايتنا في هذه المسألة هو ما نسبوه إلى سيبويه من هذه الآراء المختلف فيها، فيمكن تناوله عند حديث ابن عقيل عنها في المساعد وهي على ثلاثة أقوال :

أولاً : إنَّ (رَبٌّ) تفيد التكثر فقط ، وهو المنسوب إلى سيبويه، وهذا ما قاله ابن مالك عِنْدَمَا وقفَ ابن عقيل على رأيه ، مضيقاً له من النحويين المؤيدين له في تلك النسبة، حيث قال ابن مالك: ((منها: رَبٌّ... وليست اسماً... بل هي حرفُ تكثرٍ، وفاقاً لسيبويه))^(٨٢)، فقال ابن عقيل بعد أن أشارَ إلى رأي ابن مالك: ((وكذا قال ابن خروف إنَّ هذا مذهبُ سيبويه ، وكلام سيبويه في بابِ كم يقتضي ذلك، ولا معارض له في كتابه))^(٨٣) .

ثانياً : إنَّها حرفٌ يفيدُ التقليل فقط ، وأنَّ هذا المعنى هو ما قاله سيبويه ، ناسبين ذلك له فقال ابن عقيل: ((الأكثرُونَ على أنَّها للتقليل، وهو المنسوبُ عند كثيرين لسيبويه وغيره من أكابر البصريين و الكوفيين ، كأبي عمرو والخليل و الكسائي والفراء))^(٨٤) .

ثالثاً : شملَ آراء متعددة لم تنسبَ إلى سيبويه ، لكنَّ ابن عقيل خصَّها بالذكر لما اختلفَ فيه النحويون فقال: ((وحاصل ما قيل فيها أنَّها للتقليل ، أو للتكثر مطلقاً، أو له في مواضع الافتخار، أو للتقليل والتكثر))^(٨٥) .

فهذه الآراء التي نصَّ عليها ابن عقيل ، هي التي كانتْ جدلاً بين النحويين ، وعند الرجوع إلى نصوص سيبويه تبين أنَّه تحدَّثَ عن (رَبٌّ) في مواضع مختلفة من كتابه على النحو الآتي :

١- ما قاله في بابٍ له اسماء: ((هذا بابُ كَمْ)) إذ قال: ((اعلم أنَّ لِكَمْ موضعين: فأحدهما الاستفهام... والموضع الآخرُ: الخبرُ، ومعناها معنى رَبٌّ))^(٨٦) .

٢- قال فيه: ((واعلم أنَّ كَمْ في الخبرِ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ يتصرَّفُ في الكلام غيرِ مُنَوَّنٍ ، يَجَزُّ ما بعده إذا أُسْقِطَ التنوينُ، وذلك الاسمُ نحو: مائتي درهمٍ ، فانجَزَّ الدرهم؛ لأنَّ التنوينَ دَهَبَ ودَخَلَ فيما قبله. والمعنى معنى رَبٌّ، وذلك قولك: كَمْ غلامٍ لك قد دَهَبَ))^(٨٧) .

٣- وقال أيضاً: ((واعلم أنَّ كَمْ في الخبرِ لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رَبٌّ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ، إلا أنَّ كَمْ اسمٌ ورُبٌّ غيرُ اسمٍ ، بمنزلة مِن))^(٨٨) .

فهل أنَّ سيبويه قصد بهذه النصوص معنى الكثرة فقط ؟ كما أشار إليه أصحاب القول الأول الذين ينسبون إلى سيبويه أنَّ رَبٌّ عنده تدلُّ على التكثر ؛ لأنها مشابهة لكم الخبرية ، ويرون أنَّ معنى كم الخبرية يدلُّ على التكثر فلذلك تشارك معها رب في المعنى^(٨٩) . فالجواب عن ذلك يتضح بعد الوقوف على ما قاله أصحاب القول الثاني ، الذين فهموا من نصوص سيبويه شيئاً آخر حيث قال السيرافي بما فهمه من نصوص سيبويه : ((وأما (كَمْ) في الخبرِ ، فمميز ويكون واحداً وجميعاً ، ويكون مخفوضاً ومنصوباً ، والأكثرُ فيه الخفض ، وذكر أصحابنا أنَّهم نصبوا بها في الاستفهام وخفضوا في الخبر للفرق بين المعنيين . ولقائل أن يقول : فلم صارت التي للاستفهام أولى بالنصب والأخرى أولى بالخفض ؟ فالجواب عن ذلك: أنَّ التي في الخبر تضارع (رَبٌّ) وهي حرفٌ، و (كم) للتكثر و (رَبٌّ) للتقليل، فلما وجبَ في التي تضارع (رَبٌّ)

في الخبر الخفض بمضارعة (رُبَّ) وَجَبَ لِلْأُخْرَى النِّصْبُ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ إِمَّا عَمَلٌ نَصْبًا أَوْ خَفْضًا)) (٩٠) فيرى أَنَّ (كَمْ) تشبه (رُبَّ) مَنْ حَيْثُ خَفَضَ الْعَدَدَ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهَا، وَلَمْ يَزَلْ سَيَّبُوهِ قَصْدًا بِهَا التَّكْثِيرَ .

وذكر أبو علي الفارسي عند تعليقه على نصّ سيبويه الذي قال فيه: ((ومعناها معنى رُبَّ)) (٩١) على أنه: ((والاشتراك بين (كَمْ) و (رُبَّ) في أنَّهما يقعان صدرًا وفي أنَّهما لا يدخلان إلا على نكرة، وفي أنَّ الاسمَ النكرة الواقعُ بعدهما يدلُّ على أكثر من واحدٍ، وإنَّ كانَ الواقع بعد (كَمْ) يدلُّ على الكثير، والواقع بعد (رُبَّ) يدلُّ على قليل)) (٩٢) فأشارَ أيضًا إلى قلة (رُبَّ) كما أشار إليها السيرافي من فهمهم لنصّ سيبويه، وهذا ما أشار إليه ابن درستويه، والرُّماني (٩٣)، وابن أبي الربيع أيضًا عند عرضه لنصّ سيبويه الذي يشير فيه إلى شبه (كَمْ) بـ (رُبَّ) مبينًا فيه أنَّه أرادَ التقليل (٩٤).

وما مضى هو الظاهر من نصوصه، فهو لم يشبه (رُبَّ) بـ (كَمْ) من حيث التَّكْثِيرُ، وإنَّما شَبَّهَ (كَمْ) الخبرية بـ (رُبَّ)، وربَّ تفيد الخفض لما بعدها، فيبدو أنَّه أرادَ معنى الخفض لـ (كَمْ)، أي أنَّ كَمْ هي التي تضمَّنت معنى رب ، والدليل على إرادة الخفض لـ (كَمْ) هو قوله: ((والمعنى معنى رُبَّ، وذلك قولك : كَمْ غُلَامٍ لَكَ قَدْ ذَهَبَ)) (٩٥) فجرَّ ما بعد (كَمْ) لتشبيهها بـ (رُبَّ). وقد صرَّح بذلك الرَّازي بمعجمه مختار الصَّحاح حيث قال: ((كَمْ اسمٌ ناقصٌ مبهمٌ ... وَنَقُولُ: فِي الْخَبَرِ: كَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقْتَ. تُرِيدُ التَّكْثِيرَ فَتَجُرُّ مَا بَعْدَهُ كَمَا تَجُرُّ بِرُبِّ لِأَنَّهُ فِي التَّكْثِيرِ ضِدُّ رُبِّ فِي التَّقْلِيلِ)) (٩٦) وَأَنَّ أَغْلَبَ شُرَاحِ نَصِّ سَيَّبُوهِ يرون بَأَنَّهُ اراد برب التقليل، ولم يقصد بالشبه التَّكْثِيرَ (٩٧).

وهناك رأي آخر يتضح من نصوصه تلك ، هو أنَّه ربَّما يكون الجامع بينهما هو مشابهتهما من حيث خاصية العدة والعدد، وإنَّ (كَمْ) باقية على كثرتها و (رُبَّ) باقية على قلتها. وأنَّ السبب في القول بمثل هذا الرأي هو ما يبدو من ظاهر نصِّه الذي أورده في موضعٍ من مواضع كتابه وهو يتحدث عن (لا) قائلاً فيه: ((فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أنَّ رُبَّ لا تَعْمَلُ إلا في نكرة، وكما أنَّ كَمْ لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة... وذلك لأنَّ رُبَّ إنما هي للعدة بمنزلة كَمْ)) (٩٨) وقد وازن العكبري بين (رُبَّ) و (كَمْ) فقال: ((كَمْ... وبنيت في الخبر لمشابتها (رُبَّ) من أوجه: أحدهما أنَّها تختصُّ بالنكرة، كما تختص (رُبَّ) بها والثاني أنَّها لغاية التَّكْثِيرِ كما أنَّ (رُبَّ) لغاية التقليل والجامع بينهما الغاية في طرفي العدد)) (٩٩).

أمَّا ما أشار إليه ابن عقيل في أول المسألة ، بأنهم يرون أنَّ (رُبَّ) عند سيبويه أنها للتَّكْثِيرِ ولا يوجد له معارض في كتاب سيبويه، ففيه نظر. إذ تبين من نصوص سيبويه أنَّ (رُبَّ) فيها معنى القلة وليس الكثرة، منها:

أولاً : حيث نجده يقول: ((وزعموا أنَّ بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قَرِيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (١٠٠)

وهذا لا يكاد يُعرَفُ ، كما أنَّ «وَلَاتَحِينَ مَنَاصٍ» (١٠١) كذلك. ورُبَّ شيء هكذا، وهو كقول بعضهم : هذه مُلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ ، في القلة)) (١٠٢) فربَّ شيء فيه إشارة إلى القلة. وهذا ما ذكره عبد الله بن محمد البطلوسي بعد أن وقفَ على نصّ سيبويه السابق ، الذي قال فيه أصحاب القول الأول بأنَّ (كَمْ) بمعنى (رب) ، من حيث إنَّها تفيد التَّكْثِيرَ، حيث قال: ((قولُ سَيَّبُوهِ: ((إِنَّ (كَمْ) مَعْنَاهَا كَمَعْنَى رُبَّ)) لا دليل فيه على أنَّها عنده للتَّكْثِيرِ ... السبب - إِنَّ سَيَّبُوهِ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الشَّوَادِ فِي كِتَابِهِ فَمِنْ عَادَتِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا أَنْ يَقُولَ ((وَرُبَّ شَيْءٍ هَكَذَا))؛ يَرِيدُ أَنَّ قَلِيلٌ نَادِرٌ... فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ عَلَيْهِ أَنَّ ارَادَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ

معنى (كَمْ) كَمَعْنَى (رَبٍّ) أَنَّهَا مِثْلُهَا فِي الْكَثْرَةِ، وَهُوَ يَسْتَعْمَلُهَا فِي كَلَامِهِ ، وَمَا يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ مِنْ مَسَائِلِ كِتَابِهِ بِضَدِّ ذَلِكَ))^(١٠٣).

ثانيًا :ومن الإشارات الأخر التي لمحناها في نصوص سيبويه تشير إلى القلّة، بعد البحث في كتابه للكشف عن حقيقة (رُبٍّ) عنده هي قوله: ((ومثل ذلك رُبُّه رَجُلًا، كأنك قلت : وَيَحَهُ رَجُلًا ، فِي أَنَّهُ عَمِلَ فِيْمَا بَعْدَهُ ، كَمَا عَمِلَ وَيَحَهُ فِيْمَا بَعْدَهُ لَا فِي الْمَعْنَى))^(١٠٤) وهذا المثل هو مَا اتَّخَذَهُ الْمَرَادِي دَلِيلًا عَلَى أَنَّ مَعْنَى (رُبٍّ) التَّقْلِيلُ، مِنْ دُونَ أَنْ يَعْرِضَ نَصًّا سِيبَوِيهِ، اكْتَفَى بِقَوْلِ الْعَرَبِ: ((رُبُّهُ رَجُلًا)) . حَيْثُ قَالَ: ((وَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ لِلتَّقْلِيلِ قَوْلُهُمْ: رُبُّهُ رَجُلًا ، إِذَا مَدَحُوهُ . وَهَذَا تَقْلِيلٌ مُحْضٌ، لَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ ، لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يُمدَحُ بِكَثْرَةِ النَّظِيرِ ، وَإِنَّمَا يمدَحُ بِقَلَّةِ النَّظِيرِ، أَوْ عَدَمِهِ بِالْجُمْلَةِ . وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ بِقَوْلِهِمْ: رُبُّهُ رَجُلًا ، أَنَّهُ قَلِيلٌ غَرِيبٌ فِي الرِّجَالِ . كَأَنَّهُمْ قَالُوا : مَا أَقْلُهُ فِي الرِّجَالِ، أَي: مَا أَقْلَ نَظِيرِهِ))^(١٠٥) .

ثالثًا :وهناك موضع آخر استشهد سيبويه فيه ببيت شعري ، يدل على أَنَّ رَبَّ تَشِيرُ إِلَى التَّقْلِيلِ حَيْثُ نَجَدَهُ يَسْتَشْهَدُ بَبَيْتِ رَجُلٍ يُنْسَبُ إِلَى أَرْدِ السَّرَاةِ يَقُولُ فِيهِ:

أَلَّا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ^(١٠٦)

حَيْثُ قِيلَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْمَوْلُودَ قَصَدَ بِهِ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ فَهُوَ مِنَ الْقَلَّةِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ أَبِي، وَكَذَا مَا قَصَدَ بِذِي وَلَدٍ آدَمَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، فَكَانَ لَهُ وَلَدٌ وَهُوَ لَمْ يُولَدْ مِنْ أَبَوَيْنَ^(١٠٧) .

وعلى هذا فَإِنَّ وُجُودَهَا بِمَعْنَى التَّقْلِيلِ هُوَ مَذْهَبُهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ^(١٠٨) وَالرَّاجِحُ أَنَّ (رُبَّ) تَرَدَّدَ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ، وَيَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ مَوْقِعِ وُجُودِهَا فِي النَّصِّ أَيْ السَّبَّاقِ ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ الْقَدَمَاءُ^(١٠٩) وَهُوَ مَذْهَبُ الْغَلْبَةِ مِنْ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ الْمُحَدِّثِينَ^(١١٠)، حَيْثُ قَالَ عَبَّاسُ حَسَنَ: ((إِنَّ مَعْنَاهُ قَدْ يَكُونُ التَّكْثِيرُ وَقَدْ يَكُونُ التَّقْلِيلُ ، وَكِلَاهُمَا لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْقَرِينَةِ الَّتِي تُوْجَّهُ الذِّهْنُ إِلَيْهِ))^(١١١) فَمِنْ الشَّوَاهِدِ عَلَى دَلَالَتِهَا لِلتَّقْلِيلِ هُوَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا ، أَمَّا الْاسْتِشْهَادُ عَلَى التَّكْثِيرِ فَقَدْ وَرَدَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبُّمَا يَوْمَ الذِّنِّ كَرُّوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(١١٢) وَمَجِيءُ دَلَالَةِ التَّكْثِيرِ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ نَحْوُ: ((يَا رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ))^(١١٣) وَكَذَلِكَ مَا وَرَدَ مِنَ الْمَثَلِ: ((يَا رَبُّ صَائِمَةٌ لَنْ يَصُومَهُ ، وَ يَا رَبُّ قَائِمَةٌ لَنْ يَقُومَهُ))^(١١٤) فَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((وَوَجْهُ الدَّلِيلِ أَنَّ الْآيَةَ وَالْحَدِيثَ وَالْمَثَلِ لِلتَّخْوِيفِ ... وَلَا يَنَاسِبُ وَاحِدًا مِنْهُمَا التَّقْلِيلُ))^(١١٥) وَيَرَى الدُّكْتُورُ فَاضِلُ السَّامِرَائِي دَلَالَةَ التَّكْثِيرِ هُنَا بِسَبَبِ كَثْرَةِ اتِّبَاعِ أَهْلِ الضَّلَالَةِ وَقَلَّةِ اتِّبَاعِ أَهْلِ الْحَقِّ^(١١٦) .

المسألة السادسة : إعراب (ولكن).

ذَكَرَ النُّحَاةُ أَنَّ (لَكِنْ) بِالتَّشْدِيدِ حَرْفٌ مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ بِمَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ فَتَعْمَلُ كَعَمَلِ (إِنَّ) ، تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، تَنْصَبُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهَا، وَكَذَلِكَ (لَكِنْ) بِالتَّخْفِيفِ^(١١٧) . أَمَّا إِذَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَةً وَمُسَبَّوْقَةً بِوَائٍ، فَاخْتَلَفَ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا حِينَ مَجِيئِهَا بَعْدَ الْوَائِ، أَهِيَ حَرْفٌ عَطْفٍ أَمْ حَرْفٌ ابْتِدَاءٍ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ ضَمْنَ حُرُوفِ الْعَطْفِ نَاسِبًا ذَلِكَ إِلَى سِيبَوِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ مَعَ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَهَذَا مَا سَيُتَّضَحُّ مِنْ نَصِّ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَالَّتِي يُمْكِنُ أَنْ نَتَنَاوَلَهَا عَلَى وَفْقِ آرَاءِ عَدَّةٍ:

الرأي الأول : ما ذهب إليه يونس بإَنَّ (ولكن) عند تخفيفها عاملة كـ (إِنَّ) عند تخفيفها وهي بمعنى الاستدراك وَأَنَّ الْوَائِ هِيَ حَرْفُ الْعَطْفِ، حَيْثُ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: ((فَهِىَ عِنْدَهُ لِلْاسْتِدْرَاكِ لَا لِلْعَطْفِ ، وَالْعَطْفُ بِمَا قَبْلُهَا مِنْ وَائٍ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ اسْتِعْمَالَهَا بِغَيْرِ وَائٍ فَتَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَلَكِنْ عَمَرُو ، وَقَوْلُ النُّحَوِيِّينَ: لَكِنْ عَمَرُو ، مِنْ كَلَامِهِمْ لَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ))^(١١٨) .

الرأي الثاني : يرون أَنَّ (ولكن) ليست حرفَ عطف ، وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ وَالْوَائِ عَاطِفَةٌ ، وَتَكُونُ عَاطِفَةً إِلَّا إِذَا تَخَلَّتْ عَنِ الْوَائِ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: ((وَقِيلَ: لَكِنْ عَاطِفَةٌ، وَلَا تَجُوزُ الْوَائِ حِينَئِذٍ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ، وَمِنْهُمْ الْفَارْسِيُّ))^(١١٩) .

الرأي الثالث :وهو المنسوب إلى سيبيويه بأن (ولكن) هي حرف العطف وأن الواو لازمة لكنها زائدة ، وذكر ذلك ابن عقيل بنصه: ((وقيل :عاطفة ، ولا بد من الواو ، وهي زائدة ، واختاره ابن عصفور ، وحمل عليه مذهب سيبيويه والأخفش))^(١٢٠) .

الرأي الرابع :بأن (ولكن) عاطفة والواو مخير فيها ، حيث قال ابن عقيل: ((وقيل : عاطفة ، وأنت في الواو بالخيار ، قاله ابن كيسان))^(١٢١) .

وبعد أن عرضنا هذه الأقوال التي نُسِبَ قولٌ منها إلى سيبيويه ، وقبل الخوض بما نُسِبَ إليه ، إرتأيت أن أعرض الحديث عن تلك الأقوال أولاً ، ومن ثم الوصول إلى قول سيبيويه ، لتعلقه بالأقوال السابقة ومن ثم الرجوع إلى كتابه للتحقق مما نُسِبَ إليه .

وفي ما يخص الرأي الأول، يرى ابن يعيش أن (لكن) عند تخفيفها لا يبطل عملها، فهي عاملة عندهم، حيث قال: ((وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل إن وأن فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجاً عما كان عليه قبل التخفيف فكذا لكن فإذا قلت ما جاءني زيد لكن عمرو، فعمرو مرتفع بـ(لكن) والاسم مضمّر محذوف كما في قوله: ولكن زنجي عظيم المشافر^(١٢٢)))^(١٢٣) وقد أشار إلى مذهب يونس كثير من النحويين^(١٢٤) .

أما الرأي الثاني فقد كان مركز الحديث عن (لكن) حين تخفيفها ، حيث نجدهم يفرقون بين لكن حين مجيئها حرف عطف ، وحينما تكون حرف ابتداء . فنجدهم يقسمونها على قسمين :

أولاً : إنَّها تكون حرف ابتداء وتفيد الاستدراك ، وذلك إذا جاء بعدها كلام ، أو دخلت على جملة ، فهي غير عاطفة نحو: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(١٢٥) أو من دون الواو نحو قول الشاعر :

إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى غوائلُهُ لكن وقائعُهُ في الحربِ تُنظرُ^(١٢٦)

ثانياً : حرف عطف، فقد اشتراطوا في (لكن) المخففة شروطاً عدة لكي تكون حرف عطف، وما عداها فهي حرف ابتداء، ومن هذه الشروط هي:

١. أن تكون مسبقة بنفي أو نهي .
٢. أن تكون غير مسبقة بالواو .
٣. أن يأتي بعدها مفرد^(١٢٧) .

وهذا هو مذهب جمهور النحويين، من القدماء^(١٢٨)، والمحدثين^(١٢٩) في (ولكن) المخففة المسبوقه بالواو، وعليه فإنهم يرون أن (لكن) في هذه المسألة التي أشار إليها ابن عقيل حرف ابتداء ، والواو هي حرف العطف ، وليس كما أشار إليها أصحاب القول الأول بأنها تعمل كعمل إن وأن .

أمّا على القول الثالث الذي أشار إليه ابن عقيل ونسبه إلى ابن عصفور ، بأن (لكن) وأن سبقتها الواو فهي عاطفة، وليست حرف ابتداء ، والواو لازمة زائدة، وأنه حمل عليه مذهب سيبيويه^(١٣٠) ففي هذا القول نظر من أوجه عدة :

أولاً : عند الرجوع إلى نص ابن عصفور لم ألاحظ هذا القول، وإنما وجدته يقول: ((وأما لكن، فإن وقع بعدها جملة، كانت حرف ابتداء ، ويكون معناها الاستدراك، ويتقدمها الإيجاب والنفي ، وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها، وذلك نحو قولك: (قام زيد لكن عمرو لم يقم)، و(ما قام زيد لكن عمرو قام)، وإن وقع بعدها مفرد كانت عاطفة، ويكون معناها

الاستدراك ،ولا يعطف بها إلا بعد نفي))^(١٣١) ويلاحظ من النص أن ابن عصفور لم يشير إلى قول سيبويه ، ولا إلى رأيه بل وجدنا العكس منه.

ثانيًا : عند الرجوع إلى نصوص سيبويه وجدته يقول في شأنها: ((ومثله: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل. فإن قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ، فهو مُحالٌ؛ لأن لكن^(١٣٢) لا يُتدارك بها بعد إيجابٍ، ولكنها يُثبت بها بعد النفي. وإن شئت رفعت فابتدأت على هو فقلت: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ؛ ومررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ؛ لأنها^(١٣٣) من الحروف التي يبتدأ بها))^(١٣٤) وقال في نص آخر: ((ولو ابتدأت كلامًا فقلت: ما مررتُ برجلٍ ولكن حمارًا، تريد: ولكن هو حمار))^(١٣٥) وقال أيضًا في موضع آخر: ((فالنصب أجود؛ لأنه لو أراد إضمارًا لخفف، ولجعل المضمَر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحًا ولكن طالح))^(١٣٦)، ويلاحظ أن سيبويه في بداية نصه الأول يشير إلى العطف ب(لكن) لتحقيق الشروط الذي ذكرها أصحاب القول الثاني، سبقت بنفي وغير مسبوقه بواو وجاء بعدها مفرد، حيث قال: ((ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل))^(١٣٧).

وتحدث بعد ذلك على بطلان عمل العطف ب(لكن) عند اختلال شرط من شروطها وهي عدم سبقها بنفي ويرى أن ذلك محال .وهذا ما ذكره في نص آخر، فقال: ((وأما: (لكن) خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي))^(١٣٨).

ثم يدرج بعد ذلك الحديث عن اختلال شرط ثانٍ من شروط العطف ب(لكن) وهو عندما تُسبق لكن ب(واو) فيرى أنها من حروف الابتداء، وهذا ما لاحظنا تصريحه به في نصوصه كلها التي عرضناها ،ويرى أن ما بعدها خبرٌ، والمبتدأ مقدر ب(هو)، أي ولكن هو طالحٌ ، وقد وضَّح أبو سعيد السيرافي ما أراده سيبويه ب(لكن) حينما تسبق بواو، حيث قال: ((وفصل سيبويه بين (بل) و(لكن) ... وأما لكن فإنها أنت بعد منفي، فجاز أن يكون ما بعدها عطفًا... وليس يكون بها عطف إلا على هذا فوجب لما بعدها ما نفي عما قبلها ،كما أن (لا) تنفي عما بعدها ما وجب لما قبلها، فهي نقيضها... ويجوز الرفع بعد هذه الحروف. وتكون عاطفة جملة على جملة، ويكون الرفع على إضمار (مبتدأ) يكون الذي ظهر خبره))^(١٣٩) ومعنى ذلك أن السيرافي يرى أن ما جاء بعد (لكن) عند سيبويه يعرب مبتدأ مقدرًا وخبرًا ظاهرًا، وأن الواو هي العاطفة وليست (لكن) فيكون من باب عطف جملة على جملة. وقال أيضًا: ((كلام سيبويه في هذا الفصل بين واحتجاجه فيه قوي، وخلافه للخليل فيه مفهوم أيضًا وأصل (لكن) العطف؛ لأنها تدخل لإيجاب نفي عما قبلها لما بعدها لتصير حال ما بعدها مخالفة لما قبلها. وقد استعملت للعطف في الحال التي ذكرنا . وتدخل الواو عليها في تلك الحال ، فيصير العطف للواو ، ويكون دخول (لكن) بمعنى: التدارك للمعنى))^(١٤٠).

وعليه يمكن حمل كلام سيبويه على القول الثاني ، بأن (لكن) الواو عاطفة و(لكن) حرف ابتداء ، وليس كما تُسب إليه بأن لكن عنده عاطفة ، والواو لازمة زائدة. فحرفية (لكن) على أنها للابتداء هو القول الصحيح ، والدليل على ذلك هو من أوجه عدة:

أولًا :إبطال ما قاله أصحاب القول الأول بأن (لكن) هي عاملة ،وليست عاطفة ولا حرف ابتداء، وهو ما حكي عن يونس، وقد ردَّ عليه بأن لكن عند تخفيفها يبطل عملها لدخولها على الأفعال والأسماء وليس ك(إن وأن) عند تخفيفها لا يزول اختصاصها عن الأسماء^(١٤١) وهذا ما نجد سيبويه قد صرح ببطلان عمل لكن عند تخفيفها بأحد نصوصه الذي قال فيه: ((هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها^(١٤٢) بعدها الأسماء ويجوز أن يليها^(١٤٣) بعدها الأفعال وهي لكن ، وإثما وكأثما، وإذ ، ونحو ذلك ؛ لأنها حروف لا تعمل شيئًا ، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يُذكر قبلها شيء ، فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تُغيّر ما دخلت عليه، فيجعلوا^(١٤٤) الاسم أولى بها من الفعل))^(١٤٥).

ثانيًا : الدليل على ترجيح حرفية الابتداء هو أنه عند دخول حرف العطف الواو على (لكن) يكون العطف بالواو أولى ،وتكون (لكن) حرف ابتداء؛ لأنَّ حرف العطف لا يدخل على حرف العطف^(١٤٦).

ثالثًا : اشتهاره عند جمهور النحويين كما أشرنا إليهم من القدماء والمحدثين ،على أنَّ (الواو) حرف عطف ولكن حرف للاستدراك والابتداء ،دليلٌ على رجحان القول به وصحته .

المسألة السابعة : (لا) العاطفة .

قيل في(لا) العاطفة هي:((حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه))^(١٤٧)، وهي حرفٌ يبنى على السكون لا محل له من الإعراب^(١٤٨)، وقد أطلق عليها (لا)النَّسَق^(١٤٩).

فالعطف بـ(لا) هو موضع هذه المسألة ،التي وضَّح ابن عقيل القول فيها، بعد أن عرضَ قول ابن مالك حينما قال:((ويعطف بـ(لا) بعد أمرٍ أو خبرٍ مثبت أو نداء))^(١٥٠)، ولم يكتفِ ابن عقيل بذلك بل نسبَ إلى سيبويه جواز العطف بـ(لا) وأنه نصٌّ على ذلك، من دون أن يستدلَّ بنصِّ سيبويه، حيث قال:((ويعطف بلا بعد أمرٍ) ... (أو خبرٍ مثبت). نحو: زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ ،أو لا عمروٌ ،ويقوم زيدٌ لا عمروٌ ،وقام زيدٌ لا عمروٌ ، وضربتُ زيدًا لا عمرًا ، ومررتُ بزيدٍ لا عمرو... ونصَّ سيبويه على جوازه ؛ ومنع قوم منهم الزجاج العطف بلا بعد الماضي. أو (نداء). نحو: يا زيد لا عمرو ، ونصَّ على جوازه سيبويه، وقال ابن سعدان: ليس هذا في كلام العرب))^(١٥١).

وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه والبحث في نصوصه ، تبين أنَّ ما نسبته ابن عقيل إلى سيبويه كان صحيحًا، حيث وجدت سيبويه قد نصَّ القول على (لا) العاطفة بعد الخبر المثبت أو النداء وهذه النصوص هي :

أولًا :هو قوله في باب أطلق عليه:((هذا بابٌ مجرى النَّعْتِ على المنعوتِ والشَّرِيكِ على الشَّرِيكِ والبَدَلِ على المُبْدَلِ مِنْهُ وما أشَبَهَ ذلك))^(١٥٢)، فقال فيه:((وَمِنْهُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ لَا سَاجِدٍ، لِإِخْرَاجِ الشَّكِّ أَوْ لِتَأْكِيدِ الْعِلْمِ فِيهِمَا))^(١٥٣).

ثانيًا: وقال في موضع آخر:((وَمِنْ ذَلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا امْرَأَةً، أَشْرَكَتْ بَيْنَهُمَا (لا) فِي الْبَاءِ، وَأَحَقَّتِ الْمُرُورُ لِلأَوَّلِ وَفَصَلَّتْ بَيْنَهُمَا عِنْدَ مَنْ التَّبَسَّا عَلَيْهِ فَلَمْ يَدْرِ بِأَيِّهِمَا مَرَرْتُ))^(١٥٤).

ثالثًا: قال في باب النداء:((وتقول: يازيدُ وعمروُ، ليس إلا ؛لأنَّهما قد اشتركا في النداءِ في قوله يا .وكذلك:يا زيدُ وعبداللهُ، ويا زيدُ لا عمروُ، ويا زيدُ أو عمروُ؛ لأنَّ هذه الحروف تُدْخِلُ الرَّفْعَ فِي الْآخِرِ كَمَا تُدْخِلُ فِي الْأَوَّلِ ،وليس ما بعدها بصفةٍ ، ولكنَّه على ياء))^(١٥٥).

فنصوصُ سيبويه تشهد على جواز العطف بـ(لا) سواء أكان بعد الخبر المثبت كما في نصِّيه الأولين، أم بعد النداء كما في نصِّه الثالث .وقد بين أبو سعيد السيرافي ذلك عند تعرضه لنصِّ سيبويه الأول حيث قال :((لا هاهنا للعطف، كقولك: قام زيدٌ لا عمروُ، وهو لإخراج الثاني مما دخل الأول فيه ،ومعنى قوله: (لإخراج الشك) ،يعني : الشك في أنه ساجد أو تأكيد العلم بركوعه وعدم سجوده))^(١٥٦). كما أشار إلى قول سيبويه الثاني مبينًا أنه أراد العطف بـ(لا)^(١٥٧)، وهو الصحيح^(١٥٨). والدليل على ذلك هو أنه قد ورد في الشعر ، إذ قال الشاعر :

كَأَنَّ دُبَّارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عَقَابٌ تَتَوَفَّى لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ^(١٥٩)

فقد عطف (عقاب) الثانية، على (عقاب) الأولى وهو معمول الفعل الماضي (حَلَقَتْ) وهذا شاهدٌ يرد على من زعم أنكار ذلك^(١٦٠).

أمَّا نصُّه الثالث فقد أعطى سيبويه خيرَ شاهدٍ ودليلٍ على العطف بـ(لا) على المنادى .وقد زعم ابن سعدان وهو ما أشار إليه ابن عقيل ،بأنَّ العطف على المنادى بـ(لا) عنده ليس شاهد في كلام العرب ، وقد رُدَّ عليه بأنَّ سيبويه لم يذكره

في كتابه، إن لم يكن من كلام العرب^(١٦١). وقد جُوزَ العطف بـ(لا) كثير من النحويين ووضعوا شروطاً لكي يعطف بها، وهي كالآتي :

أولاً : أن يعطف بها مفرداً^(١٦٢).

ثانياً: أن يسبقها إثبات ،نحو: جاء زيدٌ لا عمرو،أو يتقدمها أمر،نحو: اضرب زيداً لا عمراً،أو تأتي بعد نداء، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي^(١٦٣)،ولا تأتي بعد الاستفهام أو التمني والعرض والتحضيض ولا بعد النهي^(١٦٤).

ثالثاً: أن لا تقترن بعاطف ،فإذا اقترنت بحرف عطف ،نحو: جاعني زيدٌ لا بل عمرو، كان العطف لـ(بل) وتكون لا للنفي الخالص^(١٦٥).

رابعاً: أن لا يدل متعاطفاها أحدهما على الآخر ، فلا يجوز أن تقول: قام رجلٌ لا زيدٌ ؛ لأن اسم الرجل يصلح لزيد، وإنما: جاعني رجلٌ لا امرأة ، ورأيت طويلاً لا قصيراً^(١٦٦).

خامساً: أن لا يكون معطوفها صفة لموصوف مذكور ،أو خبراً ، أو حالاً^(١٦٧). وهذا ما اراده سيبويه في نصّه الثالث : ((وليس ما بعدها بصفة))^(١٦٨).

المسألة الثامنة : حرف النداء (أي) ومرتبة المنادى به.

النداء في اللغة هو: ((الصوت مثل الدعاء والوعاء، وقد ناداه ونادى به وناداه مناداة ، ونداء أي صاح به))^(١٦٩) وأما ما جاء في الاصطلاح فقيل فيه: ((النداء أسلوب لغوي وظيفته تنبيه المنادى وحمله على الالتفات وتؤدي الوظيفة أدوات تتناسب مع قرب المنادى وبعده من المنادي))^(١٧٠).

فخصّ المنادى بحروف ينادى بها بحسب مرتبته إن كان قريباً ،أو بعيداً، أو متوسطاً ،وأشهر هذه الحروف هي: أ، أي، يا، وأيا، وهيا^(١٧١). واختلف في حرف النداء (أي)، قال ابن هشام: ((أي بالفتح والسكون حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك))^(١٧٢) وهذا الخلاف هو ما وقف عليه ابن عقيل في هذه المسألة مشيراً إلى ما نسبته إلى سيبويه بما يتعلق بمنزلة الحرف (أي) فقال ابن عقيل في مساعده: ((وقال المبرد وجماعة من المتأخرين منهم الجزولي: هي للقريب، وكلام سيبويه يرد هذا، فروى عن العرب أن الهمزة للقريب، وغيرها للبعيد))^(١٧٣).

ويلاحظ أن ابن عقيل يرى أن (أي) عند سيبويه هي للبعيد مكتفياً بما حكاه عن سيبويه من دون الإشارة إلى نصّه، وقد سبقه إلى ذلك ابن مالك فيما نسبته إلى سيبويه حيث نجده يقول: ((وكون الهمزة للقريب. وما سواها للبعيد هو الصحيح؛ لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب))^(١٧٤).

ولبيان مدى صحة ما نقله ابن عقيل وغيره عن سيبويه ، لا بدّ من الرجوع إلى كتاب سيبويه وعرض نصّه وفهم ما أراده .وبعد البحث في نصوصه وجدنا سيبويه يشير إلى ذلك في باب اسماء: ((هذا باب الحروف التي يُنبّه بها المدعو))^(١٧٥). حيث قال فيه: ((فأما الاسم غير المنسوب فينبّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالالف. نحو قولك: أحرار بن عمرو. إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم والإنسان المعرض عنهم ،الذي يروون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد ،أو النائم المستنقل . وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ،وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك ،مقبلاً عليك، توكيداً .وإن شئت حذفتهن كلّهن استغناءً لقولك: حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبُهُ))^(١٧٦).

وفهم من نصّ سيبويه أمور عدّة منها :

أولاً: أَنَّهُ ينادى بالهمزة والتي أطلق عليها بالألف، للقريب، وأماً (أي و يا وهيا وأيا) فينادى بها الشيء البعيد، وكذلك على الإنسان الذي لا يُقبل عليهم، أو النائم، وهذا ما يُفهم من قوله: ((إِلَّا أَنَّ الْأَرْبَعَةَ غَيْرِ الْأَلْفِ قَدْ يَسْتَعْمَلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمْدُوا أَصَوَاتَهُمْ لِلشَّيْءِ الْمَتَرَاخِي عَنْهُمْ، وَالْإِنْسَانِ الْمُعْرِضِ عَنْهُمْ، الَّذِي يُرَوَّنَ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ، أَوْ النَّائِمِ الْمُسْتَقِلِّ))^(١٧٧).

ثانياً: أَنَّهُ يجوز النداء بأيّ وأخواتها في موضع الهمزة، فينادى بها القريب، وهذا ما يستنتج من قوله: ((وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ الَّتِي لِلْمَدِّ فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ))^(١٧٨).

ثالثاً: أَنَّهُ قد ينادى بأحرف النداء الخمسة، سواء أكانت الهمزة أم الأربعة الأخر من حروف النداء إذا كان الشَّخص قريباً منك بحضرتك مقبلاً عليك، فالنداء بهذه الأحرف هو للتوكيد، وأَنَّهُ يجوز حذفها، وهذا ما فهم من الجزء الأخير من نصّه: ((وَقَدْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْخَمْسَةَ غَيْرَ (وَا) إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ قَرِيباً مِنْكَ، مَقْبِلاً عَلَيْكَ، تَوْكِيداً. وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُنَّ كُلَّهِنَّ اسْتِغْنَاءً كَقَوْلِكَ: حَارَ بَنُ كَعْبٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ مَقْبِلٌ عَلَيْهِ بِحَضْرَتِهِ يَخَاطِبُهُ))^(١٧٩).

والظاهر من نصّه أَنَّهُ أجاز بندا (أي) للبعيد والقريب والمقبل والمدير سواء أكان ذلك يتطلب اجتهداً أم لم يتطلب ذلك، وليس فقط للبعيد كما نسب إليه. وهذا الرأي ذكره ابن عصفور بقوله: ((فَأَمَّا الْهِمَزَةُ، مِنْهَا فَلِلْقَرِيبِ خَاصَّةً، وَ سَائِرُهَا لِلْبَعِيدِ مَسَافَةً أَوْ حُكْماً كَالنَّائِمِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْقَرِيبِ))^(١٨٠).

المسألة التاسعة: نونا التوكيد بين الوجوب وعدمه.

من الحروف التي خُصَّتْ للدراسة ضمن هذه المسألة، نونا التوكيد ويقصد بهما نون التوكيد الثقيلة ونون التوكيد الخفيفة، وقد أُريدَ بهما التأكيد ويختصان بالدخول على الأفعال الدالة على المستقبل، وتؤثران في تلك الأفعال من جانبيين، من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى، فمن حيث اللفظ تخرج الفعل من الإعراب إلى البناء، وأماً من حيث المعنى فتخلصا الفعل إلى دلالة الاستقبال فقط، والتوكيد، بعد أن كان يحتمل الزمانين الحال والاستقبال^(١٨١)، ويؤكد الأمر والمضارع؛ لأنَّ فيهما دلالة الاستقبال، وأما الفعل الماضي فلا يؤكد بهما؛ لأنَّهما يخلصان الأفعال إلى الاستقبال والماضي لفظاً ومعنى مغاير لذلك^(١٨٢) و تأكيد الفعل المضارع بهذين الحرفين يأتي على صورٍ عدة، منها ما كان تأكيداً وجوباً، وهو موضع عنايتنا، ويشترط فيه:

١. أن يكون الفعل المضارع مثبتاً.

٢. أن يدل الفعل على الاستقبال فقط.

٣. أن يقع الفعل جواباً للقسم.

٤. أن يتصل الفعل بلام القسم ولا يفصل بينهما.

٥. ألا يدخل (قد) على الفعل المضارع نحو: (والله لقد أظن زيدا منطلقاً)^(١٨٣).

وهذه الشروط التي تجعل لزوم اتصال النون بالفعل المضارع، محطَّ نظر النحاة في ما نُسبَ إلى سَبِيحِيهِ فِي الْمَسَاعِدِ، ويمكن أن نوجزه في مذهبين:

المذهب الأول: ما نسبَ إلى سَبِيحِيهِ مِنْ وَجوب اتِّصالِ النونِ بالفعلِ المضارعِ المستوفي للشروط. وهذا ما أشار إليه ابن عقيل بقوله: ((وَذَلِكَ نَحْوُ: وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ غَدًا؛ وَمَا حُكِمَ بِهِ مِنَ الْوَجوبِ هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ سَبِيحِيهِ، قَالَ فِي اللَّامِ: لَزِمْتَ الْيَمِينِ، كَمَا لَزِمْتَ النونَ اللَّامَ؛ وَهَذَا الْمَنْقُولُ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ))^(١٨٤).

المذهب الثاني: ونُسبَ إلى سيبويه في هذا المذهب رأيٌ مغايرٌ لسابقه، من حيث عدم اللزوم في اتّصال النون بالفعل، وهذا ما نقلَهُ ابن عقيل عن أبي علي الفارسي، قال ابن عقيل: ((على أنَّ أبا علي قال: لا تلزم النون وحكاه عن سيبويه))^(١٨٥).

وبعد البحث وجدت لسيبويه نصوصاً عدّة يشير بها إلى حُكم اتّصال النون بالفعل ومن هذه النصوص: أولاً: ذكر في باب اسماء ((هذا باب النون الثقيلة والخفيفة))^(١٨٦) فقال: ((ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب، الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تُفارقُهُ الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم))^(١٨٧).

ثانياً: حيث قال: ((هذا باب الأفعال في القسم... وزعم الخليل (رحمه الله)^(١٨٨): أنَّ النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إنَّ كانَ لصالِحًا، فإنَّ بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة. واعلم أنَّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله، وذلك قولك: أقسمُ لأفعلن، وأشهدُ لأفعلن، وأقسمتُ بالله عليك لتفعلن))^(١٨٩).

ثالثاً: وهو سؤاله الذي وجهه إلى إسناده الخليل قائلاً فيه: ((قلت)^(١٩٠): فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال لكي لا يُشبهه قوله إنَّه ليفعل؛ لأنَّ الرجل إذا قال هذا فإنما يُخبر بفعلٍ واقع فيه الفاعل))^(١٩١).

فعبارات سيبويه في نصوصه هذه عندما يقول: ((لا تفارقه، لزمته)) ويكررها في أكثر من موضع، ثم يشير إلى الفعل الذي تتصل به لام القسم، فيها دلالة لتأكيد على وجوب اتّصال النون بالفعل المضارع، فظاهرها ما يدل على ذلك. ويؤيد ذلك هو عندما أشار إلى سبب اللزوم فكانت إحدى الأدلة القاطعة على ترجيح المذهب القائل بلزوم النون ووجوبها عند سيبويه. وقد بيّن السيرافي ذلك بشرحه لنصوص سيبويه بأنَّ ما أراده هو اللزوم والوجوب، وفُسِّر كلام سيبويه وسؤاله للخليل عن سبب اتّصال النون بالفعل. فقال: ((النون دخلت مع اللام في جواب القسم لأنَّ اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إنَّ)، وليس دخول اللام في خبر (إنَّ) للقسم، وقد تدخل في خبر (إنَّ) ومعها القسم، وألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم، والداخلة لغير القسم))^(١٩٢)، وقال أيضاً: ((فإذا قلت إنَّ زيداً ليضربن عمراً، فاللام مع النون دخلت للقسم، وتقديره: إنَّ زيداً والله ليضربن عمراً. وإذا قلت: إنَّ زيداً ليضرب عمراً، فهذه اللام تقديرها أنَّ تكون داخلة على (أنَّ) وأُخِّرَت، وبين هذه اللام وبين التي معها النون فصل من وجهين: أحدهما أنَّ اللام التي معها النون لا تكون إلّا للمستقبل، والتي ليس معها النون تكون للحال، وقد يجوز أنَّ يُراد بها المستقبل؛ والوجه الآخر من الفصل، أنَّ المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون))^(١٩٣).

وعليه فإنَّ مجمل الكلام من هذه الأقوال وما فهم منها هو أنَّ سيبويه قصد باللزوم هو وجوب التأكيد في الفعل الذي لزمته لام القسم والذي استوفى شروط التأكيد. وهذا الرأي هو مذهب جمهور النحويين البصريين^(١٩٤) وقد عزوا هذا القول إلى سيبويه، ماعدا ذلك هو ما حكاه أبو علي الفارسي، الذي نسبَ إلى سيبويه عدم اللزوم لاتصال النون بالفعل، عند اتصاله بلام القسم، ويرى أنَّ اتّصال النون بالفعل هو لحاق أكثر، لكن من غير أنَّ يكون واجب اللزوم^(١٩٥) وهذا ما نسبَه إلى سيبويه في البغداديات: ((والنُونُ في (لِفْعَلُنْ) غير لازمة فيما حكاه سيبويه))^(١٩٦).

ويظهر لي من هذا القول أنَّ ما حكاه الفارسي عن سيبويه كان وهماً منه، فلم أجد نصّاً في كتابه يشير إلى ذلك إلّا ما عرضنا من النصوص، و كان التأكيد فيها على اللزوم كما أوضحناه. ويبدو أنَّ الذي وهَمَ الفارسي هو نصُّ آخر لسيبويه كان قد قال فيه: ((وقد يستقيم في الكلام إنَّ زيداً لِيَضْرِبُ وليذهب ولم يقع ضربٌ. والأكثر على ألسنتهم. كما حَبَرْتُكَ. في اليمين، فمن ثَمَّ ألزمو النون في اليمين، لئلا يَلْتَبَسَ بما هو واقع))^(١٩٧). فوقف أبو علي الفارسي على هذا

النصّ معلقاً عليه بأنّه أُريدَ به عدم الوجوب واللزوم ، فقال في شرحه: ((فَكَمَا لَا تُعْلَقُ الْفِعْلُ اللَّامُ الَّتِي فِي قَوْلِكَ (لَتَفْعَلَنَّ) بَعْدَ (أَنْ)، كَذَلِكَ لَا تُعْلَقُ فِي قَوْلِكَ (لَيَفْعَلَنَّ) إِذَا ارْتَدَتْ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ))^(١٩٨).

ولا نرى في هذا النصّ ما أَرَادَهُ الْفَارِسِي بِأَنَّ سَبِيحِيهِ يفسرها بغير اللزوم، ولكن يفهم من نصّ سَبِيحِيهِ هذا أنّه أراد أن يفرّق بين اللامين حين دخولهما على خبر إنّ، فإذا لزم الخبر النون فاللام للقسم ، وإذا لم يلزم النون فاللام ليس للقسم، وإنّما هي لام الابتداء المزلحقة والتي تفيد التوكيد، وإنّ وأنّ تفيد التوكيد ولا يجتمع حرفان لمعنى واحد لذلك زحلق للخبير، فعدم دخول النون في قولهم: ((إِنَّ زَيْدًا لَيُضْرَبُ)) ليس دليلاً على أنّ النون غير لازمة، فهذه اللام ليست للقسم، وهذا ما بينه السيرافي أيضاً عندما شرح نصّ سَبِيحِيهِ سابقاً .

المسألة العاشرة : النفي بـ(لم ولمّا).

لَمْ وَلَمَّا حرفانِ اختَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِجَزْمِ فِعْلٍ وَاحِدٍ^(١٩٩)، وَقِيلَ فِيهِمَا: ((لَمْ وَلَمَّا تُسَمِّيَانِ حَرْفَيْ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٍ؛ لِأَنَّهُمَا تَتَفَيَّانِ الْمَضَارِعَ، وَتَجْزِمَانِ زَمَانَهُ مِنَ الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ إِلَى الْمَضِيِّ، فَإِنْ قُلْتَ: (لَمْ أَكْتُبُ) أَوْ (لَمَّا أَكْتُبُ)؛ كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ مَا كَتَبْتَ فِيمَا مَضَى))^(٢٠٠) أَيَّ أَنَّ الْمَعْنَى أُريدَ بِهِمَا نَفْيُ الْمَاضِي.

واختلف في المضارع عند دخول (لَمْ وَلَمَّا) عليه أتحوّله إلى معنى الماضي، وحينئذٍ يكون التَّغْيِيرُ في المعنى، أم أنّه كان ماضياً وعند دخولهما عليه تحول إلى المضارع، وحينئذٍ يكون التَّغْيِيرُ في اللفظ؟. وهذا ما وقف عليه ابن عقيل في المساعد مبيناً أيضاً ما نُسِبَ إلى سَبِيحِيهِ من آراء ويمكن أن نجملها على مذهبين:

المذهب الأول: وهو ما نُسِبَ إلى سَبِيحِيهِ بأنّ (لَمْ وَلَمَّا) غيرا الفعل من حيث اللفظ فبعد أن كان ماضياً صيّر إلى المضارع، مع بقاء معنى الماضي، قال ابن عقيل: ((ثُمَّ قِيلَ: أَثَرْتُ لَمْ وَلَمَّا فِي الصِّيغَةِ، فَدَخَلْنَا عَلَى الْمَاضِي فَصُبِّرَ مَضَارِعًا))^(٢٠١).

المذهب الثاني: وهو يرى أنّ التَّغْيِيرَ كان في المعنى فهما يدخلان على المضارع ويقصد بهما نفي الماضي ، حيث قال ابن عقيل : ((وَقِيلَ : بَلْ دَخَلْنَا عَلَى الْمَضَارِعِ فَقَلَبْنَا مَعْنَاهُ إِلَى الْمَضِيِّ))^(٢٠٢).

وبعد أن عرضَ هذين القولين شرع في بيان حديثه عما نسبوه إلى سَبِيحِيهِ وغيره، فقال: ((وَالأَوَّلُ مَذْهَبُ سَبِيحِيهِ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْمُبَرَّدِ؛ وَالصَّحِيحُ قَوْلُ سَبِيحِيهِ؛ لِأَنَّ صَرْفَ التَّغْيِيرِ إِلَى جَانِبِ اللَّفْظِ أَوَّلَى مِنْ صَرْفِهِ إِلَى الْمَعْنَى))^(٢٠٣) .

وعلى هذه الأقوال يظهر أنّ ما نُسِبَ إلى سَبِيحِيهِ من هذه الآراء يحتاج الرجوع إلى كتاب سَبِيحِيهِ والتحقّق من أقواله التي أثبتّها في نصوصه ، وتوثيقها لكي نصل إلى صحّة آرائه وبيان مدى صحّة ما نقلوه عنه . وعند الرجوع والبحث في كتاب سَبِيحِيهِ وجدت له نصوصاً عدة متفرقة يثبت فيها قوله عن (لَمْ وَلَمَّا) وما اختصا به من الأفعال ، وهذه النصوص :

أولاً: قال في باب نفي الفعل: ((إِذَا قَالَ فَعَلَّ فَإِنَّ نَفْيَهُ لَمْ يَفْعَلْ . وَإِذَا قَالَ: قَدْ فَعَلَ فَإِنَّ نَفْيَهُ لَمَّا يَفْعَلْ))^(٢٠٤) .

ثانياً: قال سَبِيحِيهِ: ((وَلَمْ أَضْرِبْ نَفْيً لِيَضْرِبْتُ))^(٢٠٥).

ثالثاً: قال سَبِيحِيهِ: ((هَذَا بَابٌ مَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ فَيَجْزِمُهَا ذَلِكَ: لَمْ ، وَلَمَّا ، وَاللَّامُ الَّتِي فِي الْأَمْرِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَيَفْعَلَنَّ ، وَلَا فِي النَّهْيِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّمَا هُمَا بِمَنْزِلَةِ لَمْ ... وَاعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزْمِ لَا تَجْزِمُ إِلَّا الْأَفْعَالَ، وَلَا يَكُونُ الْجَزْمُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمَضَارِعَةِ لِلْأَسْمَاءِ ، كَمَا أَنَّ الْجَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ))^(٢٠٦).

وعليه فمنّ هذه النصوص يظهر أنّ ما نسبّه أصحاب المذهب الأوّل إلى سَبِيحِيهِ، نظروا في نصّ سَبِيحِيهِ الأوّل، وهذا ما أُشير به إلى الآبِذِيِّ بأنّه قد نُسِبَ إلى سَبِيحِيهِ هذا الرأي تأكيداً على ما قاله في نصّه السابق، ومن صرّح بهذا ناظر الجيش قائلاً: ((قَالَ الْآبِذِيُّ :)) (وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيحِيهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لَمْ نَفْيَ فَعَلَ وَلَمَّا نَفْيَ قَدْ فَعَلَ) ((^(٢٠٧))).

و يبدو لي أنَّ الظاهر من نصِّ سيبويه غير ما تُسبب إليه ، وأَنَّهُ أراد بـ(لم ولمّا) هو جزم المضارع ، وقد خصّا بالدخول عليه ، ولكن المعنى هو نفي ما مضى منه ، أي قلبا المضارع إلى زمن الماضي وهذا ما يتضح من نصّه الثاني الذي أشرنا إليه بعد البحث في كتابه ، حيث وجدته يقول: ((ولمَّ أضربُ نفيً لضربتُ))^(٢٠٨) فهذا دليلٌ على أَنَّهُ أراد بـ(فعل) و(قد فعل) في نصّه السابق هو الماضي في المعنى ؛ لأنَّه جعل لمَّ يفعل ولمّا يفعل نفي لهما .

وعند الوقوف على رأي المبرد صاحب المذهب الثاني ، لا اجده يختلف في رأيه عما ذهب إليه سيبويه في قوله: ((إذا قال فَعَلَ فَإِنَّ نفيه لَمْ يَفْعَلْ...))^(٢٠٩) فكلاهما ينصّ على أنَّ الحرفَ اختصَّ بالمضارع ، والمضارع هو الذي يعمل النفي في ما مضى ، حيث قال المبرد: ((ومنها (لَمْ) وهي نفي للفعل الماضي . ووقعها على المستقبل من أجل أنَّها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزمٌ إلّا لمُعَرَّب . وذلك قولك: قد فعل ، فتقول مكذبًا : لمَّ يفعل ، فإنَّما نفيت أن يكون فَعَلَ فيما مضى . والحروف تدخل على الأفعال فتتقلها))^(٢١٠) .

إنَّ فما أشار إليه بأنَّها تدخل على المستقبل لتكون عاملة فيه الجزم ، دليلٌ على أنَّ الماضي فيها معنوي وليس لفظيًا ، وهذا ما قاله سيبويه وأكَّد عليه في نصّه الثالث: ((واعلم أنَّ حروف الجزم لا تجزم إلّا الأفعال ، ولا يكنَّ الجزمُ إلّا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أنَّ الجرَّ لا يكون إلّا في الأسماء))^(٢١١) فهذه حجة على أنَّ سيبويه خصَّ (لَمْ) ولمّا الجازمتين بالفعل المضارع ، ولم يخصصهما بغيره من الافعال .

وقد بيَّن ابن مالك السبب في اختصاص حرف الجزم بالفعل المضارع قائلاً عنه: ((وقيدت (لَمْ) بنسبة الجزم إليها؛ لأنَّها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع بل ماضي اللفظ والمعنى إنَّ كانت بمعنى حين ، أو ماضي اللفظ مستقبل المعنى إنَّ كانت بمعنى إلّا ... وأطلقت لَمْ تنبيهها على أنَّها صارفة إلى الماضي أبداً))^(٢١٢) .

وهناك دليلٌ آخر سابقٌ لدليل ابن مالك ، أشار إليه أبو علي الفارسي لبيِّن فيه أنَّ (لَمْ ولمّا) قد نفيا الماضي من حيث المعنى ، فقال فيه: ((أما لَمْ فإنَّها تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي ألا ترى أنَّك تقول: لم يقم زيدٌ أمس . فلو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لا يجوز : يقوم زيدٌ أمس . وأما لَمْ فمثل لَمْ في الجزم))^(٢١٣) .

فنستنتج مما سبق أنَّ مذهب سيبويه ومذهب المبرد كلاهما سيان والرأي واحدٌ ، وليس كما تُسبب إليه ، وقد ذكر ذلك المرادي قائلاً: ((لَمْ) من خواص الفعل المضارع . وظاهر مذهب سيبويه أنَّها تدخل على مضارع اللفظ ، فتصرفُ معناه إلى الماضي . وهو مذهب المبرد ، وأكثر المتأخرين))^(٢١٤) . وعليه حيث نجدُ هذا القول هو ما اشتهر عند إجماع النحويين على أنَّ (لَمْ ولمّا) تجزمان المضارع ويصيرانه إلى معنى الماضي^(٢١٥) .

خاتمة البحث

- ١- أظهرت الدراسة أنَّ ما يراد بالتحقيق النحوي هو : كشف الحقيقة في المسائل التي أُخْتُلِفَ فيها ، وبيان مدى صحتها أو بيان الأخطاء التي وقع فيها العلماء عن طريق إثبات ذلك بالأدلة والحجج التي تؤيدها .
- ٢- تبين أنَّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية ، ولم ترد بمنتهى الغاية بمفردها كما نسب إلى سيبويه .
- ٣- أثبتت الدراسة أنَّ (على) عند سيبويه مشتركٌ ما بين الحرفيّة والاسميّة ، وما تُسبب إليه من الاسمية فقط وهم وغير صحيح .

٤- توضّح أنَّ (ربّ) ترد للتقليل والتكثير ، ويفهم ذلك من موقع ورودها في النصّ أي السّياق ، وهو مذهب الغلبة من جمهور النحويين ، وأن ما نسب إلى سيبويه على أنَّ (ربّ) عنده للتكثير فغير صحيح ، إذ تبين من نصوص سيبويه أنَّ في (ربّ) معنى القلة .

٥- كشفت الدراسة بأنَّ (ولكن) عند سبويه الواو عاطفة و(لكن) حرف ابتداء ، وليس كما نُسِبَ إليه بأنَّ لكنَّ عنده عاطفة ،والواو لازمة زائدة. حرفية (لكن) على أنَّها للابتداء هو القول الصحيح ، والدليل على ذلك هو أنَّه عند دخول حرف العطف الواو على (لكن) يكون العطف بالواو أولى ،وتكون (لكن) حرف ابتداء، لأنَّه حرف العطف لا يدخل على حرف العطف .

٦- تبيَّن للباحثة أنَّ سبويه أجاز بندا(أي) للبعيد والقريب والمقبل والمدبر سواء أكان ذلك يتطلب اجتهدًا أم لم يتطلب ، وليس فقط للبعيد كما نسب إليه.

٧- أظهر البحث أنَّ المقصود من كلام سبويه (باللزم) هو وجوب اتِّصال نون التَّأكيد بالفعل الذي لزمته لام القسم والذي استوفى شروط التَّأكيد، وتبيَّن أنَّ ما حكاه أبو علي الفارسي الذي نَسَبَ إلى سبويه عدم اللزوم لاتِّصال النون بالفعل، عند اتِّصاله بلام القسم فقد كان وهمًا منه، فلم أجد نصًّا في كتاب سبويه يشير إلى ذلك.

٨- توضَّح للباحثة أنَّ(لَمْ وَلَمْ) تجزمان المضارع ، ويختصان بالدخول عليه ويصيرانه إلى معنى الماضي فالتغير حصل في المعنى، وهو مذهب سبويه ، وليس كما نسب إليه بأنَّ(لَمْ وَلَمْ) غيرا الفعل من حيث اللفظ فبعد أنَّ كان ماضيًا صيِّر إلى المضارع، مع بقاء معنى الماضي.

هوامش البحث

(١) . المساعد: ١٧٣/١.

(٢) . الكتاب : ١٠/٣ . ١١(هارون)، ق ١٢١/٤/١ (البكاء).

(٣) . في نسخة البكاء: ذلك.

(٤) . الكتاب : ٣ / ١٥٦ (هارون)، ق ٢٩٧/٤/١ (البكاء).

(٥) . المصدر نفسه : ٢ / ٣٢٦ (هارون)، ق ٢٤٥/٣/١ (البكاء).

(٦) . المصدر نفسه : ٣ / ١١٠ (هارون) ، ق ١ / ٢١/٤ (البكاء).

(٧) . ينظر : معاني القرآن : ٤٣/١ .

(٨) . ينظر : الاصول في النحو : ١٦١/١ .

(٩) - سورة البقرة من الآية : ١٠ .

(١٠) - سورة الحجر: من الآية: ٩٤ .

(١١) . معاني القرآن : ٤٣/١ .

(١٢) - سورة آل عمران: من الآية : ١٨٨ .

(١٣) . معاني القرآن : ٤٣/١ .

(١٤) . الاصول في النحو : ١٦١/١ .

(١٥) . ينظر: المسائل البغداديات: ٢٧٥، منازل الحروف: للرماني: ٣٩/١، اللمع في العربية: ١٩٣/١، شرح التسهيل: ٢٢٣/١، رصف المباني :

٣٨٠، ارتشاف الضرب: ٩٩٣/٢، التذليل والتكميل: ١٥٤/٣، الجنى الداني: ٣٣٢، العدة في اعراب العدة : ٤٦٢/٢ .

(١٦) . المقتضب : ٢٠٠ / ٣ .

(١٧) - سورة البقرة: من الآية : ٣ .

(١٨) . سورة التوبة : من الآية : ٢٥ .

(١٩) . شرح المفصل : ١٤٣-١٤٢ / ٨ .

(٢٠) . شرح الرضي على الكافي : ٢٤/٣ .

(٢١) . أدوات الإعراب: ظاهر شوكت البياتي : ٢٤٠/١ .

- (٢٢) - المساعد: ٢٤٨/٢.
- (٢٣) - المصدر نفسه: ٢٤٨/٢.
- (٢٤) - الكتاب: ٢٢٤/٤ (هارون) ،ق٢/٣/٥٤١(البكاء).
- (٢٥) - المصدر نفسه: ٢٢٥/٤ (هارون)،ق٢/٣/٥٤٢(البكاء).
- (٢٦) - المصدر نفسه: ٢٢٦/٤ (هارون)، ق٢/٣/٥٤٢(البكاء).
- (٢٧) - شرح التسهيل: ١٣٦/٣.
- (٢٨) - الاصول في النحو: ٤١١/١.
- (٢٩) - شرح التسهيل: ١٣٦/٣.
- (٣٠) - الكتاب: ٢٢٥/٤ (هارون) ،ق٢/٣/٥٤٢(البكاء).
- (٣١) - شرح السيرافي: ١٠٢/٥.
- (٣٢) - التذليل والتكميل: ١٣١/١١.
- (٣٣) - ينظر: المساعد: ٢٤٨/٢.
- (٣٤) - شرح جمل الزجاجي: ٥٠٨/١.
- (٣٥) - مشارق الانوار على صحاح الاثار: ٣٨١/١.
- (٣٦) - الكتاب: ٢٢٦/٤ (هارون)، ق٢/٣/٥٤٢(البكاء).
- (٣٧) - ينظر: المقتضب: ١٣٦/٤، منازل الحروف: ٤٩/١، شرح المفصل: ١٢/٨، آمالي ابن الحاجب: ٣١١/١، ٣٧٥، شرح جمل الزجاجي: ٥٠٨/١، اللوحة في شرح الملح: ٦٣/١، التذليل والتكميل: ١١/١٣١، مغني اللبيب: ٣٥٣/١، الجنى الداني: ٣٠٨/١، توضيح المقاصد: ٧٤٩/٢، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٢/٣، المقاصد الشافية: ٦٠٢/٣، تمهيد القواعد: ٦/٢٨٩٠، شرح التصريح على التوضيح: ٦٣٨/١، شرح الاشموني: ٢٨٧/٢.
- (٣٨) - ينظر: جامع الدروس العربية: ١٧١/٣، الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٣٠/١، أدوات الاعراب: ٢٤٠/١، معاني النحو: ٧٨/٣، البديع في علم العربية: ٢٤٤/١.
- (٣٩) - الكتاب: ٢١٧/٤ (هارون)، ق٢/٣/٥٣٥(البكاء).
- (٤٠) - النحو الوافي: ٣٦٦/٢.
- (٤١) - المصدر نفسه: ٣٦٧/٢.
- (٤٢) - [سورة يوسف: من الآية: ٤٣]
- (٤٣) - [سورة النمل: من الآية: ٧٢]
- (٤٤) - تسهيل الفوائد: ١٤٥.
- (٤٥) - البيت لابن ميادة الرماح: ينظر: الجنى الداني: ١٠٧/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٩/٣، شرح التصريح على التوضيح: ١/١٨٤.
- (٤٦) - المساعد: ٢٥٩/٢. ٢٦٠.
- (٤٧) - في نسخة البكاء: لا أبالك.
- (٤٨) - وهذا جزء من صدر بيت لسعد بن مالك: وتمامه:
- ينظر: يابؤس للحرب التي وضعت أراھط فاستراحوا
- الكتاب: ٢٠٧/٢ (هارون) ،ق١/٣/١٠١(البكاء) ،المقتضب: ٢٥٣/٤، الخصائص: ١٠٦/٣، شرح المفصل: ٧٢/٥، الجنى الداني: ١٠٧، مغني اللبيب: ٢٣٨/١، جامع الدروس العربية: ١٨٤/٣.
- (٤٩) - الكتاب: ٢٠٧/٢ (هارون)، ق١/٣/١٠١(البكاء).
- (٥٠) - في نسخة البكاء: جأؤوا.
- (٥١) - الكتاب: ٢٧٧/٢ (هارون)، ق١/٣/١٨٨(البكاء).
- (٥٢) - في نسخة البكاء: وهو النابغة.

- (٥٣) - هذا عجز بيت للنابغة أما صدره، هو قوله:
قالت بنو عامر خالوا بني اسد
- في ديوانه: ١٠٥، وينظر: الكتاب: ٢٧٨/٢ (هارون)، ق ١٨٩/٣ (البكاء). المسائل البصريات: ٥٥٩، شرح المفصل: ٦٨/٣، تمهيد القواعد: ٢٩٣٦/٦، المقاصد النحوية: ١١٣٣/٣، النحو الوافي: ٣٦٨/٢.
- (٥٤) - الكتاب: ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ (هارون)، ق ١٨٩/٣ - ١٩٠ (البكاء).
- (٥٥) - شرح السيرافي: ٢٣/٣ - ٢٤٤.
- (٥٦) - الجنى الداني: ١٠٧.
- (٥٧) - المقتضب: ٣٧٣/٤.
- (٥٨) - المصدر نفسه: ٣٧٤/٤.
- (٥٩) - الاصول في النحو: ٣٨٨/١، اللامات للزجاجي: ١٠٨/١، الخصائص: ١٠٦/٣، شرح المفصل: ٦٨/٣، مغني اللبيب: ١/١ - ٢٣٨.٢٣٧، تمهيد القواعد: ٢٩٣٦/٦، النحو الوافي: ٣٦٧ - ٣٦٨، مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعراب: للعثيمين: ٨٨/١.
- (٦٠) - ينظر: مغني اللبيب: ١٥٢/١ - ١٥٥، النحو الوافي: ٣٩٧.٣٩٤/٢.
- (٦١) - الكتاب: ٢٣٠/٤ (هارون)، ق ٥٤٥/٣ (البكاء).
- (٦٢) - ينظر: معاني حروف الجربين الوصف النحوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر: مارينا نجار: رسالة ماجستير في اللغة العربية - آداب، من الجامعة الأمريكية في بيروت، حزيران ١٩٨٦: ٤٤.
- (٦٣) - المساعد: ٢٦٩/٢.
- (٦٤) - الكتاب: ٢١٦/٤ (هارون)، ق ٥٣٥/٣ (البكاء).
- (٦٥) - المصدر نفسه: ٢٣١/٤ (هارون)، ق ٥٤٥/٣ (البكاء).
- (٦٦) - البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو من شواهد الكتاب: ٢٣١/٤ (هارون)، ق ٥٤٦/٣ (البكاء)، المقتضب: ٥٣/٣، شرح المفصل: ٨/٨ - ٣٨، رصف المباني: ٤٣٣، مغني اللبيب: ١/١٥٦، وشرح التصريح: ٦٦٠/١.
- (٦٧) - ينظر: المساعد: ٢٦٩/٢.
- (٦٨) - ينظر: التذييل والتكميل: ١١/١٥٥ - ١٥٦، الجنى الداني: ٤٧٤.
- (٦٩) - ينظر: المقتضب: ٥٣/٣، شرح السيرافي: ١٠٦/٥، شرح المفصل: ٣٨/٨ - ٣٩، رصف المباني: ٤٣٣، التذييل والتكميل: ١١/١٥٥، الجنى الداني: ٤٧٠ - ٤٧٤، مغني اللبيب: ١/١٥٢، المساعد: ٢٦٩/٢، شرح الاشموني: ٢/٢٩٦، شرح التصريح: ١/٦٥٩، شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٦٦/٣.
- (٧٠) - ينظر: جامع الدروس العربية: ٣/١٧٩، النحو الوافي: ٣٩٧/٢، النحو الميسر: محمد خير الحلواني: ٢/٦٢٣، معاني النحو: ٣/٤٥.
- (٧١) - شرح السيرافي: ١٠٦/٥.
- (٧٢) - البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٨٤٨ - ٨٤٩.
- (٧٣) - المصدر نفسه: ٨٤٩/٢.
- (٧٤) - الجنى الداني: ٤٧٠ - ٤٧٤.
- (٧٥) - الكتاب: ٣٨/١ (هارون)، ق ٩٤/١ (البكاء).
- (٧٦) - المصدر نفسه: ٤١٩/١ (هارون)، ق ٣٥/٢ (البكاء).
- (٧٧) - المصدر نفسه: ٤١٩/١ - ٤٢٠ (هارون)، ق ٣٥/٢ (البكاء).
- (٧٨) - المصدر نفسه: ٢٦٧/٣ (هارون)، ق ٤٣٥/٤ (البكاء).
- (٧٩) - المصدر نفسه: ٢٦٨/٣ (هارون)، ق ٤٣٦/٤ - ٤٣٧ (البكاء).
- (٨٠) - معجم اللغة العربية المعاصرة: للدكتور أحمد مختار: ٢/٨٤٢.
- (٨١) - معجم مقاييس اللغة: ١/٣٨١.

- (٨٢) - تسهيل الفوائد : ١٤٧ .
- (٨٣) - المساعد: ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ .
- (٨٤) - المصدر نفسه: ٢ / ٢٨٥ .
- (٨٥) - المصدر نفسه: ٢ / ٢٨٥ .
- (٨٦) - الكتاب : ١٥٦ / ٢ (هارون) ، ق ١ / ٣ / ٤١ (البكاء) .
- (٨٧) - المصدر نفسه : ١٦١ / ٢ (هارون)، ق ١ / ٣ / ٤٥ - ٤٦ (البكاء) .
- (٨٨) - المصدر نفسه : ١٦١ / ٢ (هارون)، ق ١ / ٣ / ٤٦ (البكاء) .
- (٨٩) - ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٧٨ ، المساعد: ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ .
- (٩٠) - شرح السيرافي : ٢ / ٤٩٢ .
- (٩١) - الكتاب : ١٥٦ / ٢ (هارون)، ق ١ / ٣ / ٤١ (البكاء) .
- (٩٢) - التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٣٠٠ .
- (٩٣) - ينظر : الجنى الداني : ٤٤٧ .
- (٩٤) - البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ٨٦٠ .
- (٩٥) - الكتاب : ١٦١ / ٢ (هارون)، ق ١ / ٣ / ٤٦ (البكاء) .
- (٩٦) - ١ / ٢٧٣ .
- (٩٧) - رسائل في اللغة : للبطلبوسي : ١٢٠ .
- (٩٨) - الكتاب : ٢٧٤ / ٢ (هارون) ، ق ١ / ٣ / ١٨٥ (البكاء) .
- (٩٩) - اللباب في علل البناء : ١ / ٣١٤ .
- (١٠٠) - ديوان الفرزدق : ١٦٧ .
- (١٠١) - سورة ص: آية ٣ .
- (١٠٢) - الكتاب : ٦٠ / ١ (هارون)، ق ١ / ١ / ١٢٤ - ١٢٣ (البكاء) .
- (١٠٣) - رسائل في اللغة : ١١٩ - ٢٢٠ .
- (١٠٤) - الكتاب : ١٧٦ / ٢ (هارون)، ق ١ / ٣ / ٦٢ (البكاء) .
- (١٠٥) - الجنى الداني : ٤٤٣ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصالح الدين العلائي: ٢٥٢ .
- (١٠٦) - البيت من شواهد الكتاب : ٢٦٦ / ٢ (هارون) ، ق ١ / ٣ / ١٧٣ (البكاء) ، شرح المفصل : ٩ / ١٢٦ ، المساعد: ٢ / ٢٨٥ .
- (١٠٧) - ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٧٨ ، الجنى الداني : ٤٤١ ، الفصول المفيدة : ٢٥٢ - ٢٥٣ .
- (١٠٨) - ينظر: العين : ٨ / ٢٥٨ ، المقتضب : ٤ / ١٣٩ ، معاني القرآن: للزجاج : ٣ / ١٧٢ ، الاصول في النحو: ١ / ٤١٨ ، اللمع في العربية : ١ / ٧٤ ، شرح المقدمة المحسية: لابن بابشاذ : ١ / ٢٣٩ ، شرح المفصل : ٨ / ٢٦ ، البسيط في شرح الجمل : ١ / ٨٦٠ ، اللمحة في شرح الملح : ١ / ٢٥٥ ، الجنى الداني : ٤٣٩ - ٤٤٠ ، المدارس النحوية : شوقي ضيف: ١ / ٢٩٧ .
- (١٠٩) - ينظر : البديع في علم العربية: لابن الاثير: ١ / ٢٤٨ .
- (١١٠) - ينظر: جامع الدروس العربية: ٣ / ١٨٨ ، النحو الوافي: ٢ / ٤٠٤ ، الموجز في قواعد اللغة العربية: ١ / ٣٣١ ، النحو المصفي: حمد عيد: ١ / ٥٣٨ ، أدوات الإعراب : ١ / ١٠٤ ، القواعد التطبيقية في اللغة العربية : الدكتور نديم حسين : ١ / ٦٨ ، معاني النحو: ٣ / ٣٣ .
- (١١١) - النحو الوافي : ٢ / ٤٠٤ .
- (١١٢) - سورة الحجر : آية: ٢ .
- (١١٣) - سنن الترمذي : ٤ / ٤٨٧ .
- (١١٤) - الوسيط في تراجم أدياء شنقيط : أحمد الشنقيطي: ١ / ١٩١ .
- (١١٥) - المصدر نفسه : ١ / ١٤٣ .
- (١١٦) - ينظر : معاني النحو : ٣ / ٣٣ .
- (١١٧) - ينظر : أدوات الاعراب : ١ / ٢٠٦ .

- (١١٨) - المساعد: ٤٤١/٢ .
- (١١٩) - المصدر نفسه : ٤٤١/٢ .
- (١٢٠) - المصدر نفسه : ٤٤١/٢ .
- (١٢١) - المصدر نفسه : ٤٤١/٢ .
- (١٢٢) - وهو عجز بيت الفرزدق والصدر هو : فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي . ينظر : الكتاب: ١٣٦/٢ (هارون)، فقيل فيها أن اسمها قد حذف ويقدر بلكنك والجملة بعدها خبر لها . ينظر شرح المفصل : ٨١/٨ الجنى الداني : ٥٩٠ .
- (١٢٣) - شرح المفصل : ٨١/٨ .
- (١٢٤) - ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٢٤ ، والجنى الداني : ٥٨٦ ، همع الهوامع : ٥ / ٢٦٣ .
- (١٢٥) - سورة الزخرف: من الآية : ٧٦ .
- (١٢٦) - البيت لزهير في ديوانه: ٥٣، وهو من شواهد مغني اللبيب : ١ / ٣٢٤ .
- (١٢٧) - ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٢٤ ، الجنى الداني : ٥٩٠، ٥٩١، التطبيق النحوي: للراححي : ٣٨٨/١ .
- (١٢٨) - ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/٢٦٢، شرح المفصل: ٨/٨١، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/٣٤٩، ٣٤٠، الجنى الداني: ٥٨٦، العدة في اعراب العمدة: ١/٢٩٢، همع الهوامع: ٥/٢٦٢، شرح كتاب الحدود في النحو: للفاكهي: ١/٢٧٤ .
- (١٢٩) - ينظر : جامع الدروس العربية : ٣/٢٤٩ ، النحو الوافي : ٣/٤٤٢ ، المدارس النحوية : ٢٥١ .
- (١٣٠) - ينظر : المساعد: ٤٤١ / ٢ .
- (١٣١) - المقرب : ١/٢٣٣ ، شرح جمل الزجاجي : ١/١٩٨ . ١٩٩ .
- (١٣٢) - في نسخة البكاء: ولكن .
- (١٣٣) - في نسخة البكاء : لأئهما .
- (١٣٤) - الكتاب : ١/٤٣٥ (هارون)، ق ١/٢/٥٧ (البكاء) .
- (١٣٥) - المصدر نفسه : ١/٤٤٠ (هارون)، ق ١/٢/٦٣ (البكاء) .
- (١٣٦) - المصدر نفسه : ٢/١٣٦ (هارون)، ق ١/٣/١٧ (البكاء) .
- (١٣٧) - المصدر نفسه : ١/٤٣٥ (هارون)، ق ١/٢/٥٧ (البكاء) .
- (١٣٨) - المصدر نفسه : ٤/٢٣٢ (هارون) ، ق ٢/٣/٥٤٧ (البكاء) .
- (١٣٩) - شرح السيرافي : ٢/٣٢٦-٣٢٧ .
- (١٤٠) - المصدر نفسه : ٢/٣٢٨ .
- (١٤١) - ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/٤٣٦ ، المقرب : ١/ ١١٠ .
- (١٤٢) - في نسخة البكاء : تليها .
- (١٤٣) - في نسخة البكاء : تليها .
- (١٤٤) - في نسخة البكاء : فجعلوا .
- (١٤٥) - الكتاب : ٣/١١٦ (هارون)، ق ١/٤/٢٤٢ (البكاء) .
- (١٤٦) - ينظر همع الهوامع : ٥/٢٦٣ .
- (١٤٧) - النحو الوافي : ٣/٤٤٢ ، وينظر : التطبيق النحوي : ٣٨٦ .
- (١٤٨) - ينظر : القواعد التطبيقية في اللغة العربية: الدكتور نديم حسين: ٣٥٨ .
- (١٤٩) - المحلى (وجوه النصب) : لابن شقير البغدادي: ١/٢٨٣ .
- (١٥٠) - تسهيل الفوائد: ١٧٧ .
- (١٥١) - المساعد: ٢/٤٦٧ . ٤٦٨ .
- (١٥٢) - الكتاب: ١/٤٢١ (هارون)، ق ١/٢/٤١ (البكاء) .

- (١٥٣) - المصدر نفسه: ٤٣٠/١ (هارون)، ق ٢ / ٥٠ (البكاء).
- (١٥٤) - المصدر نفسه: ٤٣٩/١ (هارون)، ق ١/٢/٦١ (البكاء).
- (١٥٥) - المصدر نفسه: ١٨٦/٢ (هارون)، ق ١/٣/٧٦ (البكاء).
- (١٥٦) - شرح السيرافي: ٣٢١/٢.
- (١٥٧) - المصدر نفسه: ٣٣١/٢.
- (١٥٨) - ينظر: الجني الداني: ٢٩٥.
- (١٥٩) - قائله أمرؤ القيس: ديوانه: ١٤٠، وهو من شواهد شرح الرضي على الكافية: ٤١٧/٤، التذييل والتكميل، ١٦١/١٣، الجني الداني: ٢٩٥، مغني اللبيب: ٢٦٧.
- (١٦٠) - ينظر: التذييل والتكميل: ١٦١/١٣، المقاصد النحوية: ١٦٤١/٤.
- (١٦١) - ينظر: التذييل والتكميل: ١٦١/١٣.
- (١٦٢) - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٣٨٨، النحو الوافي: ٤٤٣.
- (١٦٣) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٦/١، أوضح المسالك: ٣/٣٨٨.
- (١٦٤) - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤١٦/٤.
- (١٦٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٦/١، النحو الوافي: ٤٤٤/٣.
- (١٦٦) - ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٩٩٧، مغني اللبيب: ٢٦٦/١، أوضح المسالك: ٣/٣٨٨، النحو الوافي: ٤٤٣/٣.
- (١٦٧) - ينظر: النحو الوافي: ٤٤٥/٣.
- (١٦٨) - الكتاب: ١٨٦/٢ (هارون)، ق ١/٣/٧٦ (البكاء).
- (١٦٩) - لسان العرب: ١٥: ٣١٥، مادة (ندا).
- (١٧٠) - في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي: ٣٢٥.
- (١٧١) - ينظر: علل النحو: ١/٣٤٧، شرح ابن عقيل: ٣/١٨٨، توجيه اللمع: ٣٢٠، المرتجل في شرح الجمل: لابن الخشاب: ١/١٩١.
- (١٧٢) - مغني اللبيب: ٨٠/١.
- (١٧٣) - المساعد: ٤٨٢/٢.
- (١٧٤) - شرح التسهيل: ٣/٣٨٦.
- (١٧٥) - الكتاب: ٢/٢٢٩ (هارون)، ق ١/٣/١٣١ (البكاء).
- (١٧٦) - المصدر نفسه: ٢٣٠-٢٢٩/٢ (هارون)، ق ٣/١٣١-١٣٢ (البكاء).
- (١٧٧) - المصدر نفسه: ٢٣٠-٢٢٩/٢ (هارون)، ق ٣/١٣١ (البكاء).
- (١٧٨) - المصدر نفسه: ٢٣٠/٢ (هارون)، ق ٣/١٣١ (البكاء).
- (١٧٩) - المصدر نفسه: ٢٣٠/٢ (هارون)، ق ٣/١٣١-١٣٢ (البكاء).
- (١٨٠) - المقرب: ١/١٧٥.
- (١٨١) - ينظر: شرح المفصل: ٣٧/٩.
- (١٨٢) - ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٣٩، أوضح المسالك: ٩٤/٤، توضيح المقاصد والمسالك: ١١٧٠/٤.
- (١٨٣) - ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٤١، التذييل والتكميل: ١٤/٣٥٥، أوضح المسالك: ٩٥/٤، توضيح المقاصد: ١١٧٢-١١٧٣.
- (١٨٤) - المساعد على تسهيل: ٦٦٤/٢.
- (١٨٥) - المصدر نفسه: ٦٦٤/٢.
- (١٨٦) - الكتاب: ٥٠٨/٣ (هارون)، ق ٢/١/٢١٧ (البكاء).
- (١٨٧) - المصدر نفسه: ٥٠٩/٣ (هارون)، ق ٢/١/٢١٧ (البكاء).
- (١٨٨) - ساقطة من نسخة هارون.
- (١٨٩) - الكتاب: ١٠٤/٣ (هارون)، ق ١/٤/٢٢٨ (البكاء).
- (١٩٠) - في نسخة البكاء: فُتِلَتْ.

- (١٩١) - الكتاب : ٣ / ١٠٦ - ١٠٧ (هارون)، ق ١ / ٤ / ٢٣٠ - ٢٣١ (البكاء).
- (١٩٢) - شرح السيرافي : ٣ / ٣١٥ - ٣١٦ .
- (١٩٣) - المصدر نفسه : ٣ / ٣١٦ .
- (١٩٤) - ينظر: الاصول في النحو : ١ / ٤٣٦ ، المقتضب : ٢ / ٣٣٠ ، البديع في علم العربية : ١ / ٦٦٠ ، شرح المفصل : ٩ / ٣٩ ، المقرب : ٢ / ٧٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٤١ ، التذييل والتكميل : ١٤ / ٣٥٦ ، الجنى الداني : ١٤٢ ، المساعد : ٢ / ٦٦٤ ، تمهيد القواعد : ٦ / ٣٠٩٥ ، المقاصد الشافية : ٥ / ٥٤٣ ، همع الهوامع : ٤ / ٣٩٩ .
- (١٩٥) - ينظر : الايضاح العضدي : ٣٢٣ .
- (١٩٦) - المسائل البغداديات : ٣١٠ . ٢١١ .
- (١٩٧) - الكتاب : ٣ / ١٠٩ (هارون) ، ق ١ / ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٤ (البكاء).
- (١٩٨) - التعليقة على كتاب سيبيويه : ٢ / ٢١٥ .
- (١٩٩) - ينظر : المساعد : ٣ / ١٢٧ .
- (٢٠٠) - جامع الدروس العربية : ٢ / ١٨٤ .
- (٢٠١) - المساعد : ٣ / ١٢٨ .
- (٢٠٢) - المصدر نفسه : ٣ / ١٢٨ .
- (٢٠٣) - المصدر نفسه : ٣ / ١٢٨ .
- (٢٠٤) - الكتاب : ٣ / ١١٧ (هارون) ، ق ١ / ٤ / ٢٤٤ (البكاء).
- (٢٠٥) - المصدر نفسه : ١ / ١٣٦ (هارون)، ق ١ / ١ / ٢٠٦ (البكاء).
- (٢٠٦) - المصدر نفسه : ٣ / ٨ - ٩ (هارون)، ق ١ / ٤ / ١١٨ - ١١٩ (البكاء).
- (٢٠٧) - تمهيد القواعد : ١ / ٢٠٥، ينظر : الآبذي ومنهجه في النحو : ٢٦٣ .
- (٢٠٨) - الكتاب : ١ / ١٣٦ (هارون)، ق ١ / ١ / ٢٠٦ (البكاء).
- (٢٠٩) - المصدر نفسه : ٣ / ١١٧ (هارون) ، ق ١ / ٤ / ٢٤٤ (البكاء).
- (٢١٠) - المقتضب : ١ / ١٨٥ .
- (٢١١) - الكتاب : ٣ / ٩ (هارون) ، ق ١ / ٤ / ١١٩ (البكاء).
- (٢١٢) - شرح التسهيل : ١ / ٢٨ .
- (٢١٣) - الإيضاح العضدي : ٣١٩ .
- (٢١٤) - الجنى الداني : ٢٦٧ .
- (٢١٥) - ينظر: الأصول في النحو : ٢ / ١٥٧ ، شرح السيرافي : ٣ / ٣٢٩ ، اللمع في العربية : ١ / ١٣٢ ، شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٤٣-٢٤٢ ، نتائج الفكر في النحو : ٥٨١ ، توجيه اللمع : ٣٦٩ ، شرح المقدمة الجزولية : للشلوبين : ٢ / ٤٦٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٨١ - ٨٢ ، الجنى الداني : ٢٦٧ ، تمهيد القواعد : ١ / ٢٠٤ ، المقاصد الشافية : ٦ / ٩٩ - ١٠٠ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٩ ، همع الهوامع : ٣١١ ، ٣١٤ ، النحو اوافي : ٤ / ٣١١ ، معاني النحو : ٤ / ٩٨ .

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

أولاً : الكتب المطبوعة :

- أدوات الإعراب : ظاهر شوكت البياتي ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥ م.

- ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب لأبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، و د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأصول في النحو لأبي محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان - بيروت، د. ط، د. ت.
- أمالي ابن الحاجب :لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان قداره ، دار عمّار، عمّان - الأردن ، دار الجيل، بيروت - لبنان، د. ط، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الانصاري (ت٧٦١ هـ) ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت ، د. ط، د. ت.
- الإيضاح العضدي لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ،كلية الآداب، جامعة الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- البديع في علم العربية : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) تحقيق: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٠ هـ .
- البسيط في شرح جُمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي السَّبَّي (ت٦٨٨ هـ) ، تحقيق: الدكتور عيَّاد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هندوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز اشبيليا، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت٦٧٢ هـ) تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، د. ط، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- التطبيق النحوي : الدكتور عبده علي الراجحي، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، الاسكندرية، د. ط، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ، تحقيق وتعليق : الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة ، مصر - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة وتحقيق : الدكتور فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، جمهورية مصر العربية ، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، مصر - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، تحقيق: د .عبد المنعم خفاجة ،المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة الثلاثون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق: فخر الدين قباوة ،ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. ط، ١٩٥٢م.
- ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت ٥٤٥هـ) اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة - بيروت الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م
- ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه وقدم له : الاستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان الفرزدق : شرحه وضبطه وقدم له : الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ،بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ، د. ت.
- رسائل في اللغة :أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، قرأها وحققها وعلق عليها: الدكتور وليد محمد السراقبي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام احمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق : أ. د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ،دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ) ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبدالله ابن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ،دار المأمون للتراث، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) لأبي الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجة لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) قدم له ووضع هوامشه : فؤاز الشّعار ، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح الرضي على الكافية: للشيخ رضي الدين الإسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدمييري، مكتبة وهبة - القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، د. ط. د. ت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة : طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية - الكويت ، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- العدة في إعراب العمدة لبدر الدين أبي محمد عبدالله بن فرحون المدني تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة ، الطبعة: الأولى، (د.ت).
- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- العين : أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د. ط. د. ت.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة :صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلاي بن عبد الله الدمشقي العلاني (ت ٧٦١هـ)، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- القواعد التطبيقية في اللغة العربية: الدكتور نديم حسين دكور ، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية، ١٩٩٨ م.
- الكتاب : كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب(سيبويه)، (ت ١٨٠هـ) تصنيف وشرح وتحقيق : الدكتور محمد كاظم البكاء ، منشورات زين الحقوقية والأدبية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٥م.

- الكتاب: كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- اللامات : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء :أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الملح في شرح الملح : محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- اللع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق: فائز فارس دار الكتب الثقافية - الكويت، د. ط، د.ت.
- المحلى (وجوه النصب): أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي (ت ٣١٧هـ) ،تحقيق : الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية ، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعراب : محمد بن صالح بن محمد العثيمين، مكتبة الرشد ،الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ
- المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٦٨م.
- المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، د. ط، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات ، دار الفكر، دمشق ، د. ط، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ،الجامعة الإسلامية ،المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ط ، د. ت.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي المالكي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس ، ودار التراث ، القاهرة، ١٩٧٨م.
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبدة شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، د. ط، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني النحو: للدكتور فاضل صالح السامرائي، العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة : الدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ) ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، د. ط، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين بن هشام الانصاري ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى: بدر الدين بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، وآخران ، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة ، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- منازل الحروف : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، دار الفكر - عمان، د. ط، د. ت.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣ م.
- النحو المصنف: حمد عيد، مكتبة الشباب ، القاهرة ، د. ط، ١٩٧٥ م.
- النحو المبسر: الدكتور محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٣ م.
- النحو الوافي : تأليف: عباس حسن ، مكتبة المحمدي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم ، وعبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، د. ط، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الوسيط في تراجم أدباء شنقيط والكلام على تلك البلاد تحديداً وتخطيطاً وعاداتهم وأخلاقهم وما يتعلق بذلك: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ)، عني بتصحيحه وتنقيحه: المؤلف ، الشركة الدولية للطباعة - مصر ، الطبعة الخامسة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

ثانياً :الرسائل الجامعية:

- الآبذي ومنهجه في النحو : أبو الحسن علي بن محمد الآبذي (ت ٦٨٠هـ)، إعداد : سعد حمدان محمد

- الغامدي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أمّ القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ.
- معاني حروف الجر بين الوصف النحوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر: مارينا نجار: (رسالة ماجستير) كلية الآداب، من الجامعة الأمريكية في بيروت حزيران ١٩٨٦.